دور جودة المراجعة الخارجية في الحد من عمليات إدارة الأرباح: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية

يوسف عبدالله باسودان
جامعة الملك عبدالعزيز

خالد حسن المالكي
جامعة أم القرى

٢٠١٦

المستخلص

دور جودة المراجعة الخارجية في الحد من عمليات إدارة الأرباح: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية

هدفت هذه الدراسة إلى بحث مدى وجود علاقة بين جودة المراجعة الخارجية وعمليات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية. وقد تم قياس إدارة الأرباح باستخدام الرقم المطلق للتغير في نسبة ميلر، بينما تم قياس جودة المراجعة الخارجية باستخدام حجم مكتب المراجعة، والرقابة النوعية لمكتب المراجعة. وقد تم جمع البيانات اللازمة عن المتغير التابع (إدارة الأرباح) وأحد المتغيرات المستقلة (حجم مكتب المراجعة) من خلال موقع تداول وهو الموقع الرسمي لسوق الأسهم السعودية. وبهدف جمع البيانات عن المتغير المستقل الآخر (الرقابة النوعية لمكتب المراجعة) فقد تم توزيع استبانات على مكاتب المراجعة الخارجية التي تقوم بمراجعة حسابات عينة البحث التي تمثلت في ٦٨ شركة لها قوائم مالية منشورة على موقع تداول خلال الأعوام ٢٠٠٩م و ٢٠١٠م و٢٠١١م. أما مجتمع الدراسة فقد تمثل في ١٠٧ شركات تشمل جميع شركات المساهمة السعودية باستثناء شركات قطاعي البنوك، والتأمين. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين حجم مكتب المراجعة وعمليات إدارة الأرباح. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة التي تم إجراؤها في المملكة العربية السعودية وكذلك معظم الدراسات التي أُجريت خارج الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تختلف عن نتائج الدراسات التي أُجريت في الولايات المتحدة الامريكية. كما أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة بين الرقابة النوعية لمكتب المراجعة وعمليات إدارة الأرباح، وقد يعود ذلك إلى اهتمام جميع المكاتب بمختلف أحجامها بتطبيق عناصر الرقابة النوعية للوصول إلى عمليات مراجعة ذات جودة عالية، وللالتزام بمتطلبات الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. وأشارت النتائج أيضاً إلى ممارسة شركات القطاعين الصناعي والخدمي لعمليات إدارة الأرباح، وهي تتفق مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة التي تم إجراؤها في المملكة العربية السعودية. وفي المقابل أشارت النتائج إلى عدم ممارسة شركات القطاع الزراعي لتلك العمليات، وهذه النتيجة تختلف مع الدراسات السابقة التي تم إجراؤها في المملكة العربية السعودية. وتعتبر هذه الدراسة ذات أهمية لمستخدمي القوائم المالية، حيث تساعدهم على تقييم مخاطر الاستثمار من خلال توضيح الآثار السلبية لعمليات إدارة الأرباح وفشل مكاتب المراجعة الخارجية في الحد منها.

Abstract

The Role of External Audit Quality in Reducing Earnings Management: An Empirical Study of Saudi Public Companies

The purpose of this study is to investigate the relationship between audit quality and earnings management (measured by Miller ratio) for Saudi public companies. Audit quality was measured using audit office size and audit office quality control. In order to collect data on audit office quality control, questionnaires were distributed to audit offices that audit the sample companies. Data on Miller ratio and audit office size were collected from Saudi Tadawal website (the official website for Saudi public companies market). The sample consists of 68 public companies. The financial statements of these companies for the period 2009 to 2011 were obtained from the Tadawal website. The population size is 107 companies representing all listed companies excluding banks and insurance sectors).

The results indicated that earnings management was not affected by the audit office size which corroborate the existing studies that were conducted in Saudi Arabia, as well as most of the studies conducted outside of US. However, they differ from the results of the studies that were conducted in US. The results also indicated that the earnings management was not affected by the audit office quality. This might due to the fact that all audit offices, regardless of their size, aim to conduct high quality audit, as well as to comply with the requirements of Saudi Organization for Certified Public Accountants. Therefore, they pay great attention when applying the quality control factors. The findings also show that Saudi industrial and service companies do manage their earnings, which agree with the results of previous studies that were conducted in Saudi Arabia. However, the results indicated that the agricultural companies do not manage their earnings, which differ from those of previous studies that were conducted in Saudi Arabia . This study might be of interest to investors and other users of financial statements of Saudi public companies as it might help them evaluate the investment risk through explaining the negative effects of earnings management and the failure of audit offices to limit it.

المقدمة:

إن من أكثر الموضوعات التي شغلت الفكر المحاسبي في الفترة الأخيرة قضية المدخل الأخلاقي في المحاسبة. ويهدف المدخل الأخلاقي عموماً إلى التمييز بين السلوك المقبول والمرفوض أخلاقياً، وبالتطبيق على مهنة المحاسبة، فإن المهمة تكون صعبة في بعض الحالات ومنها سلوك إدارة الأرباح (عيسى، ٢٠٠٨). وبالنظر في الفضائح المالية التي حدثت في نهاية القرن الماضي وبدايات القرن الحالي، والتي كان على رأسها فضيحتا Enron و WorldCom (آل غزوي، ٢٠١٠، باسودان وآخرون، ٢٠٠٧)، يتبين الأثر الخطير لممارسة هذا السلوك. حيث اعتبر قيام مدراء تلك الشركات بعمليات إدارة الأرباح، وتفاؤلهم المفرط فيما يتعلق بتقييم الأصول أسباباً رئيسية في حدوث الانهيارات للشركات المشار إليها. ولذا ونظراً لما تحتويه عمليات إدارة الأرباح من تضليل للمستفيدين من القوائم المالية، وسوء استخدام للسلطة الممنوحة بغرض تحقيق أهداف شخصية، وتضييع للأمانة المبنية على عقد الوكالة بين الإدارة والملاك، فإن تلك العمليات تعتبر إحدى صور الغش في التقارير المالية غير المقبولة أخلاقياً. وقد وجهت اتهامات عديدة لمهنة المراجعة الخارجية (بافقير، ٢٠٠٨) بسبب فشلها في اكتشاف التلاعب في القوائم المالية عند مراجعة حسابات تلك الشركات، أو على الأقل التقليل من آثاره، مما أدى إلى توجيه الجهود الأكاديمية والمهنية نحو الاهتمام بجودة المراجعة الخارجية، باعتبارها الضمان لعدم تكرار حدوث مثل تلك الأزمات.

وقد نالت قضية إدارة الأرباح اهتمام الباحثين، حيث ركزت كثير من البحوث، والتي سيتم استعراضها لاحقاً، على دراسة الممارسات التي تتخذها الإدارة للتلاعب في رقم الأرباح، وكيفية اكتشافها. وقدم الفكر المحاسبي في هذا المجال نماذج عديدة لاكتشاف إدارة الأرباح. ويقصد بعمليات إدارة الأرباح تدخل الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية من أجل تحقيق بعض المكاسب الخاصة (Schipper, 1989). وهذا البحث يقدم دراسةً للعلاقة بين عمليات إدارة الأرباح وجودة المراجعة الخارجية، وذلك بالتطبيق على شركات المساهمة السعودية.

مشكلة وأهمية البحث:

لقد أدى تطور الأعمال التجارية، وضخامة المشروعات المتزامنة مع الثورة الصناعية التي حدثت في القرن التاسع عشر الميلادي، إلى حدوث ظاهرة انفصال الملكية عن الإدارة، والتعاقد مع أشخاص ذوي خبرة عالية وكفاءة مميزة لإدارتها فيما سمي بعقد الوكالة. وتتمثل مشكلة الوكالة في إيجاد طريقة لمحاسبة المدراء على مختلف الأنشطة التي يقومون بها، وتحديد المكافأة المستحقة لهم، وتقدير خبراتهم وجهودهم في النهوض بالمنظمات التي يديرونها. وتكمن اهتمامات نظرية الوكالة في تحديد العوامل المؤثرة على أداء المدراء، حيث يعتبر أداء أولئك المدراء من أهم العوامل المؤثرة في تعظيم الأرباح ومواجهة التحديات والمخاطر المحتملة.

ولقد أدى اختلاف اهتمامات الملاك والمدراء إلى ظهور مشكلة المخاطرة أو المجازفة الأخلاقية، حيث يشير الواقع إلى تصرف المدراء بما يخالف فرضية الوكيل، وتصرفهم بما يعظم

منافعهم الخاصة دون تعظيم المصلحة العامة للعمل. ومن أمثلة ذلك سعيهم إلى إبرام تعاقدات تحقق لهم مصالح شخصية، وأيضاً استغلالهم مرونة المعايير المحاسبية، وقيامهم بالتأثير على السياسات المحاسبية المتبعة من أجل تحقيق أهداف متنوعة فيما عرف بعمليات إدارة الأرباح. ويهدف مراقبة المدراء يقوم الملاك بتعيين طرف ثالث وهو مراجع الحسابات الخارجي، ليقوم بالتأكد من أن القوائم المالية تظهر بعدل المركز المالي للمنشأة، ونتائج أعمالها، وتدفقاتها النقدية. وحيث أن ارتفاع جودة المراجعة الخارجية يؤدي إلى زيادة فعالية عملية المراجعة في اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية والتقرير عنها، والتي يعتبر من ضمنها عمليات إدارة الأرباح، فإنه يتوقع أن يكون لجودة المراجعة الخارجية دور في الحد من عمليات إدارة الأرباح. وبناء على ما سبق تتمثل مشكلة البحث في دراسة العلاقة بين عمليات إدارة الأرباح وجودة المراجعة الخارجية في الشركات المساهمة السعودية في محاولة للتعرف على مدى وجود هذه العلاقة وطبيعتها.

وبالنسبة لمفهوم جودة المراجعة الخارجية فلم يتوصل الباحثون إلى مفهوم محدد وواضح لها، سواء في المعايير التي أصدرتها المنظمات المهنية، أو في الدراسات التي أجراها الباحثون (طلبة، ١٩٩٤). ويرجع السبب في ذلك إلى تعدد المستفيدين من مهنة المراجعة وبالتالي اختلاف تفسيراتهم لمفهوم جودة المراجعة الخارجية بناءً على احتياجاتهم المختلفة، وكذلك صعوبة قياس جودة المراجعة الخارجية. ولذلك فقد لجأ العديد من الباحثين (جبران، ٢٠١٠) إلى استخدام مؤشرات لجودة المراجعة الخارجية، واعتبروا توفر تلك المؤشرات دليلاً على جودة أنشطة المراجعة الخارجية. وفي هذه الدراسة تم استخدام مؤشرين لجودة المراجعة، الأول: حجم مكتب المراجعة والذي تم استخدامه في عدد من الدراسات السابقة في عدد من الدول مثل: الولايات المتحدة الأمريكية (Jordan et al., 2010)، وفرنسا (Piot and Janin, 2005)، وتايوان (Chen et al., 2005)، وجمهورية مصر العربية (Soliman and Ragab, 2014)، والأردن (Al-Mousawi and Al-Thuneibat, 2011)، وكذلك المملكة العربية السعودية (آل عباس، ٢٠٠٨). ومن الجدير بالذكر ندرة الأبحاث في هذا الموضوع في المملكة العربية السعودية. وقد كانت نتائج الدراسات السابقة مختلطة بخصوص العلاقة بين حجم مكتب المراجعة وعمليات إدارة الأرباح. وستتم مقارنة نتائج تلك الدراسات وبخاصة التي أُجريت في المملكة العربية السعودية مع نتائج الدراسة الحالية.

كما تم استخدام مؤشر آخر لجودة عملية المراجعة الخارجية لم يتم استخدامه في الدراسات السابقة، حسب علم الباحثان، وهو مؤشر عناصر الرقابة النوعية المطلوب تطبيقها في مكاتب المراجعة وأثرها على عمليات إدارة الأرباح. حيث سعت المنظمات المهنية، ومنها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) إلى تحديد معايير يمكن من خلالها الحكم على جودة أنشطة المراجعة الخارجية، واعتبرت توفر تلك المعايير في مكاتب المراجعة دليلاً على جودتها. وسيتم في هذا البحث دراسة العلاقة بين مدى استخدام عناصر الرقابة النوعية في مكاتب المراجعة، كمقياس لجودة عملية المراجعة، وبين عمليات إدارة الأرباح.

ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي وهو هل تحد جودة عملية المراجعة من ممارسات إدارة الأرباح؟ إن الإجابة على هذا التساؤل تتطلب الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية وهي هل هناك تأثير لحجم مكتب المراجعة على الحد من إدارة الأرباح؟ وهل هناك تأثير لعناصر الرقابة النوعية المستخدمة في مكتب المراجعة على الحد من إدارة الأرباح؟

أهداف البحث:

إن الهدف الأساسي من هذا البحث يتمثل في إبراز دور جودة المراجعة الخارجية في الحد من عمليات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، ويتضمن هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

- معرفة مدى قيام الشركات المساهمة السعودية بعمليات إدارة الأرباح.
- دراسة العلاقة بين إدارة الأرباح وحجم مكتب المراجعة.
- دراسة العلاقة بين إدارة الأرباح والرقابة النوعية لمكتب المراجعة.

مفهوم إدارة الأرباح:

لقد أوردت الدراسات السابقة العديد من التعاريف لمفهوم إدارة الأرباح ومنها تعريف (Merchant, 1987) الذي أوضح أن إدارة الأرباح هي تدخل الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية بشكل يؤثر على الدخل المقرر عنه ولا يضيف أي ميزة اقتصادية صحيحة للمنظمة، وربما على المدى الطويل يكون له تأثير سلبي. وعرفها (Schipper, 1989) بأنها تدخل في عملية إعداد التقارير المالية من أجل تحقيق بعض المكاسب الخاصة. وأوضح (Healy and Wahlen, 1999) أن إدارة الأرباح تحدث عندما يستخدم المدراء التقدير في عملية إعداد التقارير المالية، وعند تنظيم العمليات لتغيير التقارير المالية وتضليل بعض أصحاب المصالح عن الأداء الاقتصادي للشركة أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقارير المالية. وأشار (Degeorge et al., 1999) إلى أن إدارة الأرباح هي ممارسة التقدير الإداري الاستراتيجي في التأثير على الأرباح المقرر عنها للجمهور الخارجي. وعرف (Rosenfield, 2000) إدارة الأرباح بأنها أي سلوك تقوم به الإدارة ويؤثر على الدخل الذي تظهره القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، وقد يؤدي في الواقع إلى أضرار في الأجل الطويل. وأوضح (Scott, 2003) بأنه يمكن تعريف إدارة الأرباح بأنها عملية اختيار السياسات المحاسبية لتحقيق أهداف محددة للمدراء بطريقة مدروسة. وأشار (الأشقر، ٢٠١٠) إلى أن إدارة الأرباح هي عبارة عن أنشطة متعمدة يقوم بها المديرون بهدف تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية لتحقيق مكاسب خاصة. وعرف (الرشيدي، ٢٠١٠) إدارة الأرباح على أنها سلوك قد تمارسه إدارة الشركة، من خلال إتباع أساليب مختلفة للتأثير على الأرباح الحالية، للوصول إلى رقم ربح ترغب الإدارة في التقرير عنه، الأمر الذي يؤدي إلى التقرير عن أرباح لا تعكس بالضرورة الوضع الحقيقي للشركـــة. وأوضح

(القثامي والخيال، ٢٠١٠) أن إدارة الأرباح هي عبارة عن استخدام الإدارة لما هو متاح لها من مرونة في التقدير وحرية في الاختيار لتحقيق أهداف معينة.

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح أنه لا يوجد تعريف متفق عليه لإدارة الأرباح، ويمكن استنتاج ما يلي:

- أن إدارة الأرباح تعني تلاعب الإدارة المتعمد في القوائم المالية بشكلٍ يؤدي إلى نتائج سلبية على مستقبل الشركة واستمراريتها.
- استفادة المدراء من المرونة التي تمنحها المعايير المحاسبية في معالجة الأحداث والعمليات الاقتصادية لتحقيق مكاسب خاصة.
- أن عمليات إدارة الأرباح تهدف إلى التأثير على صافي الدخل المعد وفقاً لأساس الاستحقاق للوصول إلى صافي دخل ترغب الإدارة في التقرير عنه.
- أن ممارسة عمليات إدارة الأرباح تضلل وتغرر بالمستفيدين من القوائم المالية، وتضعف مصداقية تلك القوائم وإمكانية الاعتماد عليها.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف إدارة الأرباح على أنها سلوك غير أخلاقي تمارسه بعض إدارات المنشآت من خلال إتباع أساليب معينة تؤدي إلى التأثير على الأرباح ولا تضيف أي ميزة اقتصادية صحيحة.

دوافع إدارة الأرباح:

أشار (الباروودي، 2002) إلى سعي الإدارة وهي بصدد إعداد القوائم المالية لتحقيق هدفين رئيسيين هما بقاء الوحدة الاقتصادية واستمرارها في سوق المنافسة، وتحقيق منافع خاصة للإدارة سواءً في الحاضر أو في المستقبل. وأوضح (Dye, 1988) أن عدم تماثل المعلومات بين المدراء وأصحاب الأسهم دافع أساسي لممارسة الشركة لإدارة الأرباح. وقد أوردت الدراسات السابقة العديد من الدوافع الأخرى التي قد تحفز الإدارة لممارسة عمليات إدارة الأرباح، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- **دوافع بهدف الحصول على حوافز إدارية** (Healy, 1985, Moses, 1987, De Fond and park, 1997). حيث أن ممارسة الإدارة لعمليات إدارة الأرباح المدفوعة بتحقيق مصالح شخصية لا علاقة لها بمصالح المساهمين يعتبر سلوكاً انتهازياً مخالفاً لما ينص عليه عقد الوكالة بين الإدارة والمساهمين ، لأنه يهدف إلى تعظيم منافع المدراء الخاصة دون أي اهتمام بتعظيم المصلحة العامة للعمل.
- **دوافع بهدف الحصول على قروض** (Beneish, 2001, Sweeny, 1994, جنيدي، 2004). حيث أن ممارسة عمليات إدارة الأرباح بهدف الحصول على قروض يمثل خطراً على استمرارية الشركة ومستقبلها في سوق الأعمال، ومثل تلك الممارسات تضعف قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وتسديد ديونها مما قد يعرضها للإفلاس كما حصل مع شركتي Enron و WorldCom الأمريكيتين.

- **دوافع بهدف تجنب الضريبة والتدخل الحكومي** (Barton, 2001, Baralexis, 2004, Moses, 1987, Cahan, 1992, Zmijewski and Hagerman, 1981) .

تتأثر مدى ممارسة الشركات لعمليات إدارة الأرباح بمدى تشدد الأنظمة الضريبية والحكومية، إلا أنه وفي الوقت نفسه لا يعد ذلك مبرراً مقبولاً لممارسة عمليات إدارة الأرباح. ومن الضروري أن تصدر الجهات الحكومية والضريبية أنظمة وعقوبات تمنع الشركات من ممارسة عمليات إدارة الأرباح لما لها من آثار سلبية على المناخ الاستثماري في الدولة.

- **دوافع بهدف التأثير على أسعار الأسهم** Robb, 1998, Degeorge et al., 1999, Dechow and Skinner, 2000, Bartov et al., 2002, Graham et al., 2005, Park and Matsunaga, 2001,

الأمين، ٢٠٠٠) . ويرى الباحثان أنه على المحللين الماليين التنبه لرغبة الإدارة مقابلة توقعاتهم أو تجاوزها من خلال ممارسة عمليات إدارة الأرباح ، وذلك بهدف مساعدة المستفيدين من القوائم المالية على اتخاذ قرارات رشيدة.

قياس إدارة الأرباح:

تتفق العديد من الدراسات السابقة على أن الأرباح المحاسبية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق هي أفضل مقياس لأداء الشركات (Dechow, 1994, Dechow et al., 1998, Barth et al., 2001). ومع ذلك فقد أشارت دراسات أخرى إلى أن الإدارة قد تسيء استخدام الحرية الممنوحة لها في تطبيق أساس الاستحقاق مما يترتب عليه أن تصبح الأرباح المحاسبية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق غير جيدةٍ أو غير معبرةٍ عن حقيقة أداء الشركة (مبارك، ٢٠١٠).

وقد أشارت دراسة (البارودي، ٢٠٠٢) إلى وجود طريقتين للكشف عن عمليات إدارة الأرباح تتمثل فيما يلي:

- الاتصال بالإدارة والمحاسب القانوني وإجراء المقابلات الشخصية معهم، وطرح الاستفسارات وتدوين الملاحظات التي من خلالها يمكن الوصول إلى معرفة مدى ممارسة الإدارة لهذه العمليات.
- فحص التقارير المالية للشركات موضع الدراسة، وتحليل البيانات التي تتضمنها تلك التقارير في محاولة التوصل إلى نتائج تفيد بمدى ممارستها لعمليات إدارة الأرباح.

ولا شك أن الطريقة الثانية تعطي نتائج أفضل وأدق من الطريقة الأولى، وذلك بسبب اعتمادها على نماذج وأساليب إحصائية يتم تطبيقها على القوائم المالية المنشورة بدون الرجوع إلى إدارة الشركة أو مراجع حساباتها الخارجي. وهذه الطريقة هي التي تم الاعتماد عليها في هذا البحث للكشف عن مدى ممارسة الشركات السعودية لعمليات إدارة الأرباح.

وفيما قدم الفكر المحاسبي نماذج عديدة تهدف إلى الكشف عن عمليات إدارة الأرباح، قام (Dechow et al., 1995) بتقييم أهم النماذج التي استخدمتها الدراسات السابقة بهدف التعرف على مدى قدرة تلك النماذج على كشف التلاعب في الأرباح. وقد شملت دراسته تقييم النماذج التالية: نموذج (Healy, 1985)، نموذج (De Angelo, 1986)، نموذج (Jones, 1991)، نموذج (Dechow and Sloan, 1991)، نموذج جونز المعدل (Dechow et al., 1995).

وجاءت نتائج هذه الدراسة لتؤكد قدرة جميع هذه النماذج على كشف تلاعبات الإدارة في الأرباح مشيرةً إلى أن نموذج جونز المعدل هو الأكثر قدرةً على الكشف عن عمليات إدارة الأرباح. ويقوم هذا النموذج أساساً على حساب الاستحقاق الإجمالي، ثم فصل الاستحقاق الإجباري المقدر ليكون الباقي هو الاستحقاق الاختياري المقدر والذي يمكن من خلاله الكشف عن عمليات إدارة الأرباح. ويتم تقدير الاستحقاق الاختياري وفقا لنموذج جونز المعدل باستخدام المعادلة التالية:

$$EDAC_t = \frac{TAC_t}{A_{t-1}} - \left[\alpha 1 \left(\frac{1}{A_{t-1}}\right) + \alpha 2 \left(\frac{(\Delta REV_t - \Delta AR_t)}{A_{t-1}}\right) + \alpha 3 \left(\frac{PPE_t}{A_{t-1}}\right)\right] + \varepsilon$$

حيث:

$EDAC_t$ تعبر عن الاستحقاق الاختياري المقدر للفترة الحالية.

TAC_t تعبر عن الاستحقاق الإجمالي للفترة الحالية.

ΔREV_t تعبر عن التغير في الإيرادات بين الفترتين الحالية والسابقة.

ΔAR_t تعبر عن التغير في المدينين بين الفترتين الحالية والسابقة.

PPE_t تعبر عن إجمالي الأصول الثابتة في الفترة الحالية.

A_{t-1} تعبر عن إجمالي الأصول في الفترة السابقة.

$\alpha 1$, $\alpha 2$, $\alpha 3$ تعبر عن معاملات النموذج.

ε تعبر عن بواقي النموذج.

وأوضحت دراسة (Chou et al., 2006) أن من السهل على الإدارة التلاعب في الأرباح باستخدام الاستحقاق قصير الأجل، حيث تختار السياسات المحاسبية التي يكون لها التأثير المرغوب في الأجل القصير. وقد طوّر ميلر (Miller, 2007) نموذجاً يمكن بواسطته الكشف عن مدى استخدام الإدارة للتلاعب في الأرباح باستخدام الاستحقاق قصير الأجل من خلال نسبة التغير في رأس المال العامل كعنصر معرض للتلاعب، والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كعنصر غير معرض للتلاعب. وقد أطلق على هذه النسبة نسبة ميلر (Miller Ratio) موضحاً أن هذه النسبة تساوي صفرا في حالة عدم وجود إدارة أرباح، وتبتعد عن الصفر كلما زادت ممارسات إدارة الأرباح. أي أنه في حالة عدم وجود إدارة أرباح فإن:

$$(\Delta WC / CFO)t-0 - (\Delta WC / CFO)t-1 = 0$$

أما في حالة وجود إدارة أرباح فإن:

$$(\Delta WC / CFO)t-0 - (\Delta WC / CFO)t-1 \neq 0$$

حيث:

ΔWC تعبر عن التغير في رأس المال العامل بين الفترتين الحالية والسابقة.

CFO تعبر عن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في الفترة الحالية.

t-0 تعبر عن الفترة الحالية.

t-1 تعبر عن الفترة السابقة.

وقد تم استخدام هذا النموذج في الدراسة الحالية لعدد من الأسباب سوف يتم استعراضها ومناقشتها لاحقاً في الجزء الخاص بالمتغيرات والفروض ضمن منهجية البحث.

مفهوم جودة المراجعة الخارجية:

أشارت دراسة (Sutton and Lamp, 1991) إلى أن لدى كل من الأطراف المعنية بعملية المراجعة الخارجية تصوراً مختلفاً لجودة المراجعة الخارجية، مع أن لدى جميع هذه الأطراف رغبة مشتركة وهي إتمام عملية المراجعة بجودة عالية. ومن خلال استقراء التعاريف الواردة في الدراسات السابقة، يلاحظ أن بعض الباحثين ربطوا بين جودة المراجعة الخارجية واكتشاف الأخطاء في القوائم المالية (De Angelo, 1981, Palmrose, 1988, Knapp, 1991, Grant et al., 1996). وربط فريق آخر من الباحثين بين جودة المراجعة الخارجية والالتزام بالمعايير المهنية (Copley and Doucet, 1993, الصباغ,1993 ،، أحمد، 1999) . وربط فريق ثالث من الباحثين بين جودة المراجعة الخارجية وإشباع حاجات المستفيدين من القوائم المالية (محمد، ٢٠٠٠، حسنين وقطب، ٢٠٠٣).

وبالتالي يتضح أنه لا يوجد تعريف متفق عليه لجودة المراجعة الخارجية، ومما سبق يمكن استنتاج أن جودة المراجعة الخارجية تهدف إلى إشباع حاجات المستفيدين من خدمة المراجعة من خلال اكتشاف أخطاء ومخالفات القوائم المالية والتقرير عنها مع الالتزام بالمعايير المهنية.

العوامل المؤثرة في جودة المراجعة الخارجية:

كما سبق الإشارة عند استعراض مشكلة البحث بأنه سوف يتم استخدام مؤشرين لجودة المراجعة، الأول حجم مكتب المراجعة، والآخر هو مدى تطبيق عناصر الرقابة النوعية في مكتب المراجعة الخارجية. وبالنسبة للمؤشر الأول لجودة المراجعة، وهو حجم مكتب المراجعة، فقد أشارت دراسة (Davidson and Neu, 1993) إلى أن مكاتب المراجعة كبيرة الحجم تقدم خدمات مراجعة

ذات جودة عالية، كما أن لديها قدرة أكبر على اكتشاف الأخطاء والتنبؤ بالأخطار. وأوضحت دراسة (De Angelo, 1981) أن هناك علاقة إيجابية بين حجم مكتب المراجعة وجودة المراجعة الخارجية مشيرةً إلى اهتمام مكاتب المراجعة كبيرة الحجم بعدم مخالفة المعايير المهنية. وأشارت دراسة (Knapp, 1991) إلى أن الحالات التي اتخذت فيها هيئة سوق المال الأمريكية (SEC) إجراءات ضد مكاتب المراجعة كان النصيب الأكبر منها لمكاتب المراجعة صغيرة الحجم. وخلصت نتائج تلك الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين حجم مكتب المراجعة وجودة المراجعة الخارجية، مشيرةً إلى أن ذلك يرجع كون مكاتب المراجعة كبيرة الحجم تملك قدرات وإمكانيات أكبر من مكاتب المراجعة صغيرة الحجم تساعدها على اكتشاف المخالفات والأخطاء. وخلصت دراسة (محمد وإبراهيم، ١٩٩٤) وكذلك دراسة (Firth and Keng, 2004) إلى أن هناك علاقة طردية بين جودة المراجعة الخارجية وحجم مكتب المراجعة. وأوضحت دراسة (Schorder et al., 2003) أن عضوية المكاتب الكبيرة تعتبر أحد المتغيرات المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية. ومن خلال العرض السابق يتبين دور حجم مكتب المراجعة في تحسين جودة المراجعة الخارجية.

وفيما يتعلق بالمؤشر الثاني لجودة المراجعة وهو معايير الرقابة النوعية لمكتب المراجعة، فقد عرفت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) الرقابة النوعية بأنها التنظيم الإداري للمكتب، وجميع السياسات والإجراءات التي أقرها المكتب من أجل التحقق بدرجة معقولة من الاقتناع بالتزام منسوبي المكتب بالمعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة التي تحكم أدائهم المهني عند تقديم الخدمات المهنية لعملاء المكتب بما في ذلك قواعد سلوك وآداب المهنة، والتزام المكتب بالأنظمة التي تحكم مزاولة المهنة (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ١٩٩٤).

وأوضحت معايير الرقابة النوعية لمكتب المراجعة الصادرة عن ذات الهيئة أن نطاق الرقابة النوعية لمكتب المراجعة يشمل جميع الخدمات المهنية التي يقدمها المكتب، وبالتالي فإنها تهدف إلى رفع مستوى جودة المراجعة الخارجية والنهوض بالمهنة. وأشار (الأهدل، ٢٠٠٨) أن الرقابة النوعية تمثل تأكيداً بأن الخدمات التي يتم تقديمها تتصف بالجودة، وأن المراجع ملتزم بالأمانة والمعايير المهنية بشكل يعزز إمكانية اكتشاف الأخطاء والمخالفات الموجودة في القوائم المالية، ويزيد ثقة الجمهور في المهنة وتقاريرها. وأوضحت دراسة (القيق، ٢٠١٢) أن الرقابة النوعية لمكتب المراجعة تهدف إلى رفع مستوى الأداء المهني لمكاتب المراجعة مما ينعكس إيجابياً على جودة المراجعة.

كما أشارت معايير الرقابة النوعية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إلى عناصر الرقابة النوعية والتي يجب الاعتماد عليها لقياس الرقابة النوعية لمكاتب المراجعة وهي: الاستقلال، وتخصيص المساعدين للعمليات، والمشورة، والإشراف، والتوظيف، والتطور المهني والتدريب لموظفي المكتب، وتقويم أداء الموظفين وترقيتهم، وقبول العملاء واستمرارية العلاقة معهم، والالتزام بأحكام نظام المحاسبين القانونيين ولوائحه والأنظمة الأخرى ذات العلاقة بعمل المحاسب القانوني والفحص الداخلي الدوري. ويضع مكتب المراجعة سياسات وإجراءات لهذه العناصر بما يوفر للمكتب درجة معقولة من الاقتناع بأن عملية المراجعة سيتم تنفيذها وفقاً لمعايير المراجعة

المتعارف عليها ووفقاً للأنظمة الأخرى التي تحكم مهنة المراجعة والخدمات الأخرى التي يقدمها مكتب المراجعة.

وهذا البحث يستخدم هذين المؤشرين لجودة المراجعة (حجم مكتب المراجعة، والرقابة النوعية لمكتب المراجعة) لدراسة دورها في الحد من عمليات إدارة الأرباح.

وفي ضوء طبيعة البحث وأهدافه تم تقسيم ما تبقى من البحث إلى أربعة أجزاء. يستعرض الجزء الأول الأدبيات السابقة، ويقدم الجزء الثاني المنهج الذي تم استخدامه في البحث، ويستعرض الجزء الثالث النتائج التي تم التوصل إليها، وفي الجزء الرابع يتم عرض خلاصة البحث والتوصيات والدراسات المستقبلية.

الدراسات السابقة:

هذا القسم من الدراسة يستعرض بايجاز الدراسات السابقة المرتبطة بإدارة الأرباح، والدراسات المرتبطة بجودة المراجعة الخارجية وعلاقتها بإدارة الأرباح.

الدراسات السابقة المرتبطة بإدارة الأرباح:

أجرى (عسيري، ٢٠٠٢) دراسة للكشف عن مدى ممارسة الشركات السعودية لعمليات إدارة الأرباح ، وما إذا كانت تلك العمليات تتأثر بحجم الشركة مقاساً بمتوسط المبيعات ونوع القطاع الذي تنتمي إليه. وقد استخدمت الدراسة نموذج (Eckel, 1981) لقياس تقلبات الدخل. وأظهرت نتائج الدراسة ممارسة الشركات السعودية لعمليات إدارة الأرباح بنسبة ٥٦%، وأنه لا يوجد أثر لنوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة ولا لحجمها على ممارستها لعمليات إدارة الأرباح. وفي نفس السياق قام (القطيش والصوفي، ٢٠١١) بدراسة للتعرف على مدى قيام الشركات الأردنية المساهمة بالتلاعب في كل من الالتزامات، والإيرادات، والمصاريف، والأصول، وحقوق الملكية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة العامة في بورصة عمان لا تقوم بذلك. وأيضا هدفت دراسة (حمدان، ٢٠١٢) إلى التحقق من جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، بالإضافة إلى اختبار العوامل التي تؤثر في مستوى جودة الأرباح في تلك الشركات. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى ارتفاع جودة أرباح الشركات، كما أشارت إلى وجود تأثير لحجم الشركة وعقود الدين وجودة المراجعة في مستوى جودة الأرباح. وفي البيئة الليبية أشارت نتائج دراسة (الشريف، ٢٠١٣)، والتي استخدمت مؤشر إيكل (Eckel Index) ، إلى أن الشركات المساهمة الليبية تمارس إدارة الأرباح على مستوى جميع القطاعات ولكن بنسب متفاوتة.

وأجرى (السهلي، ٢٠٠٦) دراسة للتعرف على دوافع ممارسة شركات المساهمة السعودية لعمليات إدارة الأرباح. ولأجل الكشف عن إدارة الأرباح فقد طبقت الدراسة نموذج (Dechow and Sloan, 1991). وقد توصلت الدراسة إلى اختلاف اتجاه الشركات السعودية في ممارسة عمليات إدارة الأرباح. ففي حين توجد مجموعة من الشركات التي تمارس عمليات إدارة الأرباح بهدف

تخفيض أرباحها، توجد مجموعة أخرى من الشركات التي تمارس تلك العمليات بهدف زيادة أرباحها. ويعد القطاع الزراعي أكبر القطاعات ممارسة لعمليات إدارة الأرباح. وقام (القثامي والخيال، ٢٠١٠) بدراسة للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية واختبار تأثير بعض العوامل المؤثرة على اتجاه تلك الشركات في ممارسة إدارة الأرباح. ولقياس إدارة الأرباح اعتمدت الدراسة على تقدير الاستحقاق الاختياري لعينة الدراسة باستخدام نموذج جونز المعدل. وقد جاءت نتائج الدراسة لتؤكد ممارسة الشركات المساهمة السعودية لإدارة الأرباح. وقد أوضحت النتائج أن الشركات المساهمة الصناعية والخدمية تمارس الاستحقاق الاختياري بهدف تخفيض الأرباح، في حين أن الشركات المساهمة الزراعية تمارس الاستحقاق الاختياري بهدف زيادتها. كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى أن الشركات ذات الربحية تمارس إدارة الأرباح بهدف تخفيض أرباحها، بينما الشركات ذات الخسائر تمارس إدارة الأرباح بهدف زيادة أرباحها. وهدفت دراسة (رمضان، ٢٠١٣) إلى اختبار تأثير حجم الشركة على ممارسة عمليات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية. وقد خلصت الدراسة إلى أن حجم الشركة يؤثر على عمليات إدارة الأرباح، حيث أن زيادة حجم الشركة يزيد من احتمالية ممارسة عمليات إدارة الأرباح بنسبة ٩٩،٩٢%. وفي دراسة على الشركات المدرجة في بورصة تايوان (Tseng and Lai 2007) هدفت إلى تحديد مدى ممارسة الشركات التايوانية لسلوك إدارة الأرباح وتحديد العوامل المؤثرة على هذا السلوك. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية قوية بين ربحية الشركات وسلوك إدارة الأرباح، وأن لدى المدراء أسباب كثيرة تحثهم للقيام بعمليات إدارة الأرباح، ومن تلك الأسباب الرغبة في تمهيد الدخل. كما وجدت الدراسة أن العوامل المؤثرة على سلوك إدارة الأرباح هي: الربحية، والمديونية، ومستوى توزيع الأرباح، وحجم الشركة. أما دراسة (Achilles et.al, 2013) فقد هدفت للتعرف على العلاقة بين المكافأة والحافز من جهة وإدارة الأرباح من جهة أخرى. وأشارت النتائج إلى أنه عندما تكون المكافأة مرتبطة بأداء المنشأة فإن المديرين يقومون بزيادة (خفض) الدخل عندما تكون الأرباح أقل (أعلى) من توقعات المحللين الماليين. كما أشارت النتائج إلى أنه في غياب المكافأة فإن المدراء يقومون بزيادة الأرباح عندما تكون الأرباح أقل من توقعات المحللين الماليين، ولكن لا يقومون بتخفيضها عندما تكون أعلى من توقعات المحللين الماليين. وقام (Franz et.al, 2014) بدراسة لمعرفة مدى تأثير اقتراب المنشأة من تجاوز اتفاقية القرض على عملية إدارة الأرباح. وقد أشارت النتائج إلى أن المنشآت التي أقتربت من تجاوز اتفاقيات القرض كان لديها حافز أقوى للقيام بعملية إدارة الأرباح. وطرح (Johnson et.al, 2012) تساؤل هل الغاية من الوصول إلى نتائج ايجابية للمنظمة تبرر استخدام إدارة الأرباح؟ وأشارت النتائج إلى أنه بالرغم من أن الوضع الأخلاقي الطبيعي له تأثير كبير على أي حكم، إلاّ أن المدراء يميلون إلى تجاهل ذلك في حالة إدارة الأرباح عندما تكون النتائج ايجابية للمنظمة، مما يشير إلى أن الغاية تبرر الوسيلة.

أجرى (أحمد، ٢٠١١) دراسة هدفت إلى التعرف على العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي ومستوى جودة الأرباح في مملكة البحرين. وقد توصلت الدراسة إلى وجود مستوى مقبول من التحفظ

المحاسبي في شركات المساهمة البحرينية وارتفاع جودة الأرباح بها، ووجود علاقة إيجابية بين درجة التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة البحرينية وتحسين جودة الأرباح. وهدفت دراسة (Mohammad and Nezami, 2011) إلى تحليل العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح، كما هدفت إلى دراسة العوامل المؤثرة على جودة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة طهران. وقد توصلت الدراسة إلى أن اختلاف هيكل الملكية يؤثر على الشركة من عدة نواحي منها: أداء الشركة، وجودة الأرباح، ودرجة وأسلوب الرقابة الإدارية. كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين هيكل الملكية وجودة الأرباح، ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية كبيرة. وقام (Lin, 2011) بدراسة على مجموعة من الشركات المدرجة في بورصة تايوان هدفت إلى تحليل أثر الاستحقاقات الاختيارية على قيمة الشركة في إطار حوكمة الشركات. وقد توصلت الدراسة إلى أنه عندما تكون ملكية الإدارة في الشركة أقل من ٩,٧٦% فإن المدراء يسهمون في زيادة عمليات إدارة الأرباح ذات الطابع الانتهازي. وعندما تكون ملكية الإدارة في الشركة أعلى من ٩،٧٦% فإن المدراء يسهمون في زيادة عمليات إدارة الأرباح ذات الطابع الكفء. وهدفت دراسة (الحجايا والدبعي، ٢٠١١) إلى استخلاص دليل حول علاقة كل من إشارة العائد السوقي للسهم وإشارة نتيجة أعمال الشركة في الفترة المالية السابقة ومقدار حاجتها للتسهيلات الائتمانية والديون مجتمعة ومنفردة على سلوكيات الشركات في ممارستها لإدارة الأرباح لتجنب ظهور الخسائر في قوائمها المالية. وقد خلصت الدراسة إلى أن الشركات تقوم بممارسة إدارة الأرباح لتجنب الإعلان عن الخسائر في قوائمها المالية، وأن الشركات ذات العائد السوقي السالب تقوم بممارسات إدارة الأرباح بشكل أكبر من الشركات ذات العائد السوقي الموجب.

أما دراسة (Miller, 2007) والتي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية فقد هدفت إلى تطوير أداة جديدة أسماها الباحث نسبة ميلر تساعد في الكشف عن إدارة الأرباح على أساس كل حالة على حدة. وقد تحقق الباحث عملياً من فعالية نسبة ميلر بالمقارنة مع نموذج جونز المعدل في اكتشاف أنشطة إدارة الأرباح من خلال إجراء بعض الاختبارات الإحصائية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة ميلر تقوم على أساس احتساب النسبة بين التغير في صافي رأس المال العامل كعنصر معرض للتلاعب وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كعنصر أقل تعرضاً للتلاعب، ثم يتم احتساب التغير في هذه النسبة في الفترة الحالية عن الفترة السابقة. فإذا كان هذا التغير يساوي صفر فإن ذلك يعني عدم وجود ممارسات لإدارة الأرباح. أما إذا اختلفت قيمة التغير عن صفر سواء بالسالب أو الموجب فإن ذلك يعني أن الإدارة متورطة في إدارة الأرباح، وبقدر ابتعاد قيمة التغير في نسبة ميلر من فترة لأخرى عن الصفر يكون حجم إدارة الأرباح أكبر. كما أشارت نتائج تحليل الانحدار بين عدد من العوامل الاقتصادية شملت الرفع المالي وجودة المراجعة والتغير في سعر السهم، وبين كل من نسبة ميلر ونموذج جونز المعدل إلى تأثر نسبة ميلر بتلك العوامل الاقتصادية وعدم تأثر نموذج جونز المعدل بها، مما يعني صلاحية نسبة ميلر في الكشف عن إدارة الأرباح عند دراسة العلاقة بينها وبين هذه العوامل الاقتصادية والتي منها جودة المراجعة الخارجية. وكما ذكر

سابقاً فإن الدراسة الحالية تستخدم هذا النموذج لعدد من الأسباب التي سوف يتم مناقشتها لاحقاً في الجزء الخاص بالمتغيرات والفروض ضمن منهجية البحث.

ويمكن إجمال أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات كما يلي: أن دوافع وأساليب إدارة الأرباح تختلف باختلاف الهدف منها والبيئة المحيطة والفرص المتاحة أمام الإدارة، وقد تختلف دوافع وأساليب إدارة الأرباح من نشاط اقتصادي إلى آخر، ومن منشأة إلى أخرى. وقد ركزت الدراسات السابقة على استخدام نموذج جونز المعدل لقياس إدارة الأرباح، بينما تستخدم الدراسة الحالية نموذج ميلر والذي يتميز بفعاليته في الكشف عن عمليات إدارة الأرباح. كما أن الدراسات السابقة التي أجريت في المملكة العربية السعودية (عسيري، ٢٠٠٢، السهلي، ٢٠٠٦، القثامي والخيال، ٢٠١٠) توصلت إلى أن الشركات السعودية تمارس عمليات إدارة الأرباح. والدراسة الحالية تبحث أيضاً مدى ممارسة الشركات السعودية لعمليات إدارة الأرباح مثل الدراسات السابقة التي أجريت في المملكة العربية السعودية، إلا أن النموذج المستخدم للكشف عن تلك العمليات يختلف بين الدراسة الحالية وتلك الدراسات. فالدراسة الحالية تعتمد على نموذج ميلر (Miller, 2007)، في حين اعتمدت دراسة (عسيري، ٢٠٠٢) على نموذج إيكل (Eckel, 1981)، واستخدمت دراسة (السهلي، ٢٠٠٦) نموذج (Dechow and Sloan, 1991)، وقاست دراسة (القثامي والخيال، ٢٠١٠) إدارة الأرباح باستخدام نموذج جونز المعدل (Dechow et al., 1995). ويرى الباحثان أهمية تطبيق أكثر من نموذج من نماذج قياس إدارة الأرباح على الشركات المساهمة السعودية بهدف التوصل إلى نتائج موثوقة يمكن من خلالها الحكم على مدى ممارسة تلك الشركات لعمليات إدارة الأرباح. وتختلف دراسات (عسيري، ٢٠٠٢) و(السهلي، ٢٠٠٦) و(القثامي والخيال، ٢٠١٠) عن الدراسة الحالية في أنها تختبر تأثير بعض العوامل على عمليات إدارة الأرباح مثل حجم الشركة ونوع القطاع الذي تنتمي إليه، إلا أنه لم تتطرق أي منها لدور جودة المراجعة الخارجية في الحد من عمليات إدارة الأرباح الذي يعتبر موضوع الدراسة الحالية.

الدراسات السابقة المرتبطة بإدارة الأرباح وجودة المراجعة الخارجية:

أشارت الدراسات السابقة التي تم مسحها في هذا الجزء من الدراسة أن النتائج كانت مختلطة بخصوص العلاقة بين حجم مكتب المراجعة وإدارة الأرباح. فمعظم الدراسات التي تمت في الولايات المتحدة الامريكية خلصت إلى وجود علاقة عكسية بين حجم مكتب المراجعة وإدارة الأرباح، وكذلك بالنسبة للدراسات التي تمت في تايوان والصين واندونيسيا ونيجيريا. أما الدراسات التي تمت في أوروبا والسعودية وماليزيا فقد أشارت إلى عدم وجود علاقة بين حجم مكتب المراجعة وإدارة الأرباح. بينما كانت النتائج مختلطة بالنسبة للدراسات التي تمت في الأردن وتونس وتركيا وإيران، حيث أشار بعضها إلى وجود علاقة بينما أشار البعض الآخر إلى عدم وجود علاقة.

ففي الولايات المتحدة الامريكية اختبرت دراسة (Becker et al., 1998) وكذلك دراسة (Jordan et al., 2010) العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية، معبراً عنها بحجم مكتب المراجعة،

وبين إدارة الأرباح التي تم قياسها باستخدام الاستحقاقات الاختيارية. وقد أشارت نتائج الدراستين إلى وجود علاقة عكسية بين حجم مكتب المراجعة والاستحقاقات الاختيارية. وفي الصين قام (Zuo and Guan, 2014) بدراسة تأثير حجم مكتب المراجعة وتخصص المراجع في صناعة العميل علي إدارة الأرباح في السوق الصيني. وقد وجدت الدراسة أن هناك علاقة عكسية معنوية بين حجم مكتب المراجعة وإدارة الأرباح، بينما لا توجد علاقة معنوية بين إدارة الأرباح والتخصص في صناعة العميل. وكذلك قام (Chen et al., 2005) بدراسة هدفت إلى اختبار العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة التايوانية. وقد تم قياس جودة المراجعة بحجم مكتب المراجعة، وتخصص المراجع في صناعة معينة. وتم قياس إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات الاختيارية من خلال نموذج جونز المعدل. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة عكسية بين جودة المراجعة الخارجية وإدارة الأرباح. كما أجرى (Chi and Huang, 2005) دراسة في تايوان لبحث العلاقة بين طول مدة خدمة المراجع وجودة الأرباح معبراً عنها بالاستحقاقات الاختيارية. وقد وجدت الدراسة أن استمرار العلاقة بين مراجع الحسابات والشركة يؤدي إلى زيادة جودة الأرباح، لكن طول فترة هذه العلاقة بشكل كبير يؤدي إلى تخفيض جودة الأرباح. كما توصلت الدراسة إلى أن جودة الأرباح لدى عملاء مكاتب المراجعة الكبرى أكبر منها لدى عملاء مكاتب المراجعة الأخرى.

وفي اندونيسيا أجرى (Gumanti et. al, 2015) دراسة لاختبار تأثير جودة المراجعة، مقاسة بحجم مكتب المراجعة، على إدارة الأرباح، مقاسة باستخدام الاستحقاقات الاختيارية، وذلك للشركات الاندونيسية المطروحة للاكتتاب الأولي. وقد أشارت النتائج إلى أن هناك علاقة بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح، حيث أن جودة المراجعة حدّت من مدى إدارة الأرباح في الشركات الاندونيسية المطروحة للاكتتاب الأولي. وكذلك في نيجيريا قام (Okolie et.al, 2013) بدراسة لاختبار العلاقة بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح مقاسة بالاستحقاقات الاختيارية في دولة نيجيريا. وقد تم قياس جودة المراجعة باستخدام حجم مكتب المراجعة، وأتعاب المراجعة، والفترة التي قضاها المراجع في مراجعة الشركة، وأهمية العميل. وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة قوية سلبية بين جودة المراجعة وبين الاستحقاقات الاختيارية (إدارة الأرباح). وهدفت دراسة (Soliman and Ragb, 2014) لاختبار العلاقة بين جودة المراجعة وفعالية لجنة المراجعة من جهة وعمليات إدارة الأرباح من جهة أخرى، وذلك للشركات المدرجة في سوق الأوراق المصري في القطاع غير المالي. وقد وجدت الدراسة أن هناك علاقة قوية عكسية بين حجم مكتب المراجعة واستقلال وخبرة واجتماعات لجنة المراجعة من جهة وبين عمليات إدارة الأرباح من جهة أخرى. كما أن الدراسة لم تجد أي علاقة بين حجم لجنة المراجعة وعمليات إدارة الأرباح.

الدراسات التي تم مسحها أعلاه وجدت أن هناك علاقة عكسية بين حجم مكتب المراجعة وإدارة الأرباح، بينما الدراسات التي أُجريت في في أوروبا والسعودية فقد أشارت إلى عدم وجود علاقة بين حجم مكتب المراجعة وإدارة الأرباح. ففي بلجيكا أجرى (Bauwhede et al., 2003) دراسة لمعرفة مدى قيام الشركات البلجيكية بعمليات إدارة الأرباح ولاختبار العلاقة بين مكاتب

المراجعة الكبرى والحد من عمليات إدارة الأرباح. وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات البلجيكية العامة والخاصة على حد سواء تمارس عمليات إدارة الأرباح، كما أشارت النتائج إلى انخفاض دور مكاتب المراجعة الكبرى في الحد من عمليات إدارة الأرباح. وفي فرنسا قام (Piot and Janin, 2005) بدراسة هدفت إلى بحث تأثير مؤشرات جودة المراجعة الخارجية على الاستحقاقات الاختيارية. وقد تم قياس الاستحقاقات الاختيارية باستخدام نموذج جونز. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير لحجم مكتب المراجعة في الحد من الاستحقاقات الاختيارية. كما أشارت النتائج إلى أن وجود لجان المراجعة المستقلة لا يؤثر أيضاً على الحد من الاستحقاقات الاختيارية. وخلصت هاتين الدراستين إلى أن اختلاف بيئة التطبيق هو السبب في الوصول إلى نتائج مختلفة عن ما توصلت إليه الدراسات السابقة في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بدور مكاتب المراجعة الكبرى في الحد من عمليات إدارة الأرباح. كماهدفت دراسة (Mollik et.al, 2013) إلى اختبار تأثير جودة المراجعة على إدارة الأرباح للشركات الاسترالية خلال فترة الأزمة المالية العالمية، وقد تم استخدام نموذج جونز ونموذج جونز المعدل. كما تم قياس جودة المراجعة باستخدام حجم مكتب المراجعة ومواصفات لجنة المراجعة. وأشارت النتائج إلى أن عينة الشركات في الدراسة مارست عملية تخفيض الدخل خلال فترة الأزمة المالية العالمية بشكل أكبر مما كانت عليه قبل الأزمة. كما أشارت النتائج إلى أنه كلما كانت نسبة الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة أكبر كلما كان مستوى إدارة الأرباح أقل. وخلصت الدراسة إلى أن حجم مكتب المراجعة لم يكن له تأثير على تخفيض مستوى إدارة الأرباح.

وفي المملكة العربية السعودية أجرى (آل عباس، ٢٠٠٨) دراسة هدفت إلى اختبار العلاقة بين قرار اختيار المراجع الخارجي وظاهرة إدارة الأرباح (Earnings Management) أو التلاعب في الأرباح (Earnings Manipulation) في الشركات المساهمة السعودية، كما هدفت هذه الدراسة إلى تتبع قرار تغيير المراجع الخارجي وعلاقته بإدارة الربح. وقد تم استخدام الاستحقاقات الاختيارية كمقياس لإدارة الأرباح وذلك بالاعتماد على نموذج جونز. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها أنه تبين وجود اتجاه إيجابي في الاستحقاقات الاختيارية للشركات التي تعين مراجعاً من مجموعة الأربعة الكبار، واتجاه سلبي في الاستحقاقات الاختيارية للشركات التي تعين مراجعاً من خارج هذه المجموعة، إلا أن تلك الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية، كما لم يتم ملاحظة علاقة بين تغيير المراجع وإدارة الربح. ومن هنا خلصت الدراسة إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم منشأة المراجعة على دوافع الشركة نحو إدارة الربح. كما أجرى (رضوان، ٢٠١٣) دراسة استهدفت قياس أثر جودة كل من المراجعة الخارجية والداخلية على أساليب إدارة الأرباح، معبر عنها بالاستحقاقات الاختيارية (المحاسبية) في الشركات المساهمة السعودية. وقد تم الاعتماد على نموذج جونز المعدل في قياس الاستحقاق المحاسبي، ونموذج ميلر كمقياس لإدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي. وتم قياس جودة المراجعة الخارجية باستخدام مؤشر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات، ومؤشر حجم مكتب المراجعة. كما تم قياس جودة المراجعة الداخلية بمتوسط

سنوات الخبرة، ومتوسط نسبة عدد الحاصلين منهم على شهادات مهنية متخصصة، وموضوعية واستقلال قسم المراجعة الداخلية. وتوصلت الدراسة إلى أن كل من جودة عمليات المراجعة الخارجية (معبرا عنها بالتخصص المحاسبي) وجودة عمليات المراجعة الداخية تؤثر سلبا على عمليات إدارة الأرباح. كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود أي تأثير لجودة عمليات المراجعة الخارجية، معبرا عنها بمؤشر حجم مكتب المراجعة، على أساليب إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي. وهدفت دراسة (Habbash and Alghamdi,2016) إلى تحديد العلاقة بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح في السعودية باستخدام نموذج كوثاري (Kothari Model)، وتم استخدام خمسة مقاييس لجودة المراجعة وهي: حجم مكتب المراجعة، وتخصص المراجع، ورأي المراجع، وتغيير المراجع، وتوقيت تقرير المراجع. وكذلك أشارت النتائج بشكل عام إلى عدم وجود علاقة بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح.

وهناك دراسة أُجريت في ماليزيا (Siti Nor et al., 2011) لمعرفة أثر كل من حجم مكتب المراجعة، وتأسيس وظيفة المراجعة الداخلية بالشركة، وكون مدير الشركة يعمل سابقاً في مراجعة الحسابات (مراجع حسابات رئيسي) على إدارة الأرباح وذلك في البيئة الماليزية. وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي لكل من حجم مكتب المراجعة، وتأسيس وظيفة المراجعة الداخلية بالشركة، وكون مدير الشركة يعمل سابقاً في مراجعة الحسابات (مراجع حسابات رئيسي) على إدارة الأرباح. وقام (Memis and Cetenak, 2012) بدراسة مقارنة لاختبار العلاقة بين إدارة الأرباح وجودة المراجعة والبيئة القانونية على ثمانية دول ناشئة. وقد تم استخدام الاستحقاقات الاختيارية مقياساً لإدارة الأرباح. وكانت النتائج مطابقة للدراسات السابقة على الدول خارج الولايات المتحدة والتي أظهرت عدم وجود علاقة بين حجم المكتب وإدارة الأرباح ما عدا دولتي البرازيل والمكسيك. كما أظهرت النتائج أن كفاءة النظام القانوني يساعد على تخفيض عملية إدارة الأرباح.

أما الدراسات التالية والتي أُجريت في الأردن وتونس وتركيا وإيران فقد كانت نتائجها مختلطة، حيث أشار بعضها إلى وجود علاقة بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح بينما أشار البعض الآخر منها إلى عدم وجود علاقة. ففي البيئة الأردنية قام (أبو عجيلة وحمدان، ٢٠١٠) بدراسة هدفت إلى استكشاف مدى ممارسة إدارة الشركات الصناعية المساهمة المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح من ناحية. وفحص تأثير أحد العوامل المؤثرة على تلك الممارسة والمتمثلة في خصائص جودة المراجعة (حجم مكتب المراجعة، وارتباط مكتب المراجعة بمكاتب مراجعة عالمية، وفترة الاحتفاظ بالعميل، وأتعاب المراجعة، والتخصص في صناعة العميل) من ناحية أخرى. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها، أن الشركات الصناعية المساهمة الأردنية قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف أعوام الدراسة والتي شملت الفترة من عام ٢٠٠١م إلى عام ٢٠٠٦م بالرغم من وجود بعض التباين خلال تلك الأعوام. بالإضافة إلى أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لخصائص جودة المراجعة على إدارة الأرباح، باستثناء متغير ارتباط مكتب المراجعة بمكاتب مراجعة عالمية. وكذلك أجرى (Alzoubi, 2016) دراسة لاختبار العلاقة بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح في

الشركات المدرجة في سوق عمّان المالي باستخدام نموذج جونز المعدل. وقد وجدت الدراسة أن هناك علاقة عكسية معنوية بين حجم مكتب المراجعة وإدارة الأرباح. أما دراسة (Al-Mousawi and Al-Thuneibat, 2011) فقد هدفت إلى اختبار تأثير جودة المراجعة على إدارة الأرباح في البيئة الأردنية أيضاً، ولكن أشارت نتائج الدراسة إلى أن جودة المراجعة لها تأثير سلبي ضعيف على المستحقات الاختيارية، وهذا بدوره له تأثير سلبي ضعيف على التعديلات (التلاعب) التي تقوم بها الإدارة. وهذا يعني أن مكاتب المراجعة الكبيرة لم يكن لها تأثير كافي للحد من إدارة الأرباح.

وفي تونس قام (Inaam et.al, 2012) بدراسة لاختبار العلاقة بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح سواء من خلال الاستحقاق المحاسبي أو من خلال العمليات الحقيقية. وقد تم قياس جودة المراجعة باستخدام حجم مكتب المراجعة، وتخصص المراجع، وفترة المراجعة. وخلصت الدراسة إلى أن عاملي تخصص المراجع وحجم مكتب المراجعة أرتبطا بمستويات منخفضة من إدارة الأرباح سواء باستخدام الاستحقاقات أو باستخدام العمليات الحقيقية. كما أشارت الدراسة إلى أن حجم مكتب المراجعة عزّز ممارسة إدارة الأرباح باستخدام العمليات الحقيقية. ولم تظهر النتائج أن هناك علاقة بين طول فترة ارتباط المراجع بالعميل من جهة وإدارة الأرباح سواء باستخدام الاستحقاق المحاسبي أو باستخدام العمليات الحقيقية من جهة أخرى. أما دراسة (Neila and Mbarki, 2014) التي بحثت أثر استقلال أعضاء مجلس الإدارة وجودة المراجعة الخارجية مقاسةً بحجم مكتب المراجعة على عمليات إدارة الأرباح (التي تم قياسها باستخدام الاستحقاقات الاختيارية) في البنوك التونسية، فقد توصلت إلى عدم وجود علاقة بين حجم مكتب المراجعة وعمليات إدارة الأرباح. وأشارت النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة وعمليات إدارة الأرباح.

وفي تركيا أوضحت دراسة (Karaibrahimoglu and Ozkan, 2011) أن المراجعة الخارجية المستقلة تهدف إلى التأكيد بأن المعلومات الواردة في التقارير المالية تظهر بعدل المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها. وعليه فإن كفاءة أسواق المال تتطلب جودة عالية لمراجعة الحسابات الخارجية. وفي حين أن التقارير المالية السنوية تخضع لمراجعة مراجع الحسابات المستقل، والذي من المرجح أن يعمل على كبح جماح الإدارة نحو القيام بعمليات إدارة الأرباح، فإن التقارير المالية المرحلية لا تتم مراجعتها بنفس المستوى. ولذلك يجدر التحقق من وجهة نظر الباحثين في تأثير مؤشرات جودة المراجعة في الحد من الاستحقاقات الاختيارية. وقد كشفت نتائج الدراسة أن حجم مكتب المراجعة وطول مدة خدمة المراجعة وتخصص الصناعة ترتبط بعلاقة عكسية مع الاستحقاقات الاختيارية. وأن تلك العلاقة ترتبط بالربع السنوي الذي تعد عنه التقارير المرحلية واتجاه إدارة الأرباح. بينما دراسة (Yasar, 2013) التي هدفت إلى تقييم تأثير جودة المراجعة الخارجية مقاسةً بحجم مكتب المراجعة على عمليات إدارة الأرباح من خلال التركيز على الحالة التركية التي تتميز، كما ذكر الباحث، بمحدودية وجود حوافز لمكاتب المراجعة في حال تقديمها مراجعات ذات جودة عالية. فقد توصلت إلى عدم وجود علاقة بين حجم مكتب المراجعة وعمليات إدارة الأرباح.

وهدفت دراسة (Niri et.al, 2014) لاختبار العلاقة بين نوع الملكية بالشركة وجودة المراجعة وإدارة الأرباح في سوق الأسهم بطهران باستخدام نموذج كازنك (Kaznik Model). وقد تم قياس جودة المراجعة بكل من حجم مكتب المراجعة وفترة العلاقة مع العميل. كما تم قياس نوع الملكية من حيث أنها ملكية حكومية أو عائلية أو مساهم رئيسي. وقد أشارت النتائج إلى أن هناك علاقة عكسية معنوية بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح، ولكن لا توجد علاقة معنوية بين نوع الملكية وإدارة الأرباح. كما أجرى (Khaleghi et. al, 2015) دراسة لاختبار أثر جودة المراجعة على إدارة الأرباح، مقاسة بالاستحقاقات الاختيارية، وذلك للشركات المدرجة في سوق طهران المالي. وتم قياس جودة المراجعة بحجم مكتب المراجعة وبالفترة التي قضاها المراجع في مراجعة الشركة. وأيضا أشارت النتائج إلى أن هناك علاقة معنوية بين كل من نوع مكتب المراجعة والفترة التي قضاها المراجع في مراجعة الشركة من جهة وإدارة الأرباح من جهة أخرى. بينما دراسة (Pouraghajan et.al, 2013) التي كان الغرض الرئيسي منها هو معرفة تأثير جودة خدمات المراجعين الخارجيين (مقاسة بحجم مكتب المراجعة) على إدارة الأرباح للشركات المدرجة في سوق طهران المالي (مقاسة بالاستحقاقات الاختيارية)، أشارت نتائجها إلى عدم وجود أهمية للعلاقة بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح.

ويمكن إجمال أهم ما توصلت إليه هذه الدراسات وتوضيح العلاقة بينها وبين الدراسة الحالية كما يلي:

- تعدد الدراسات السابقة التي استخدمت حجم مكتب المراجعة للتعبير عن جودة المراجعة الخارجية عند دراسة العلاقة بينها وبين إدارة الأرباح (Becker et al., 1998، Bauwhede et al., 2003، Chen et al., 2005، Chi and Huang, 2005، Piot and Janin, 2005، آل عباس، ٢٠٠٨، أبو عجيلة وحمدان، ٢٠١٠، Jordan et al., 2010، Karaibrahimoglu and Ozkan, 2011، Siti Nor et al., 2011).
- تشير الدراسات السابقة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى وجود علاقة عكسية بين حجم مكتب المراجعة وعمليات إدارة الأرباح، وتبعتها في ذلك الدراسات التي أُجريت في تايوان والصين. بينما تشير معظم الدراسات السابقة في أوروبا والمملكة العربية السعودية إلى عدم وجود علاقة بين حجم مكتب المراجعة وعمليات إدارة الأرباح. أما الدراسات التي أُجريت في الدول الأخرى (الأردن وتونس وتركيا وإيران) فكانت نتائجها مختلطة، حيث أشارت نتائج بعضها إلى وجود علاقة بينما أشارت نتائج البعض الآخر إلى عدم وجود علاقة.
- هناك ثلاث دراسات بحثت العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وإدارة الأرباح في المملكة العربية السعودية (آل عباس، ٢٠٠٨، رضوان، ٢٠١٣، Habbash and Alghamdi, 2016). وفيما يلي عرض لأوجه الشبه والإختلاف بينها وبين الدراسة الحالية:
  - في الدراسة الحالية يتم قياس جودة عملية المراجعة الخارجية باستخدام مؤشرين. الأول: حجم مكتب المراجعة، لأن معظم المستفيدين من خدمة المراجعة يضعون

حجم وسمعة مكتب المراجعة كمقياس لجودة الأداء المهني (الجدعاني والعنقري، ٢٠٠٩). ومعظم الدراسات السابقة أستخدمت هذا المؤشر، كمقياس لجودة عملية المراجعة، بما فيها الدراسات التي أُجريت في المملكة العربية السعودية مما يتيح امكانية مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة. والمؤشر الثاني الذي تم استخدامه في الدراسة الحالية: هو مؤشر التزام مكتب المراجعة بعناصر الرقابة النوعية، ذلك المؤشر الذي لم يسبق استخدامه – حسب علم الباحثين – في الدراسات السابقة بما فيها الدراسات التي أُجريت في المملكة العربية السعودية عند دراسة العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وإدارة الأرباح، مما يكمل الدراسات السابقة ويضيف للدراسة الحالية بعداً جديداً ومهماً.

- تستخدم الدراسة الحالية نموذج ميلر (Miller, 2007)، بينما معظم الدراسات السابقة بما فيها الدراسات التي أُجريت في البيئة السعودية استخدمت نموذج جونز ونموذج جونز المعدل، وعدد قليل جدا من الدراسات استخدم نموذج ميلر بما فيها دراسة رضوان (٢٠١٣) والتي أُجريت في البيئة السعودية. ويرى الباحثان أهمية تطبيق أكثر من نموذج من نماذج قياس إدارة الأرباح على الشركات المساهمة السعودية بهدف التوصل إلى نتائج موثوقة يمكن من خلالها الحكم على مدى وجود علاقة بين جودة المراجعة الخارجية وإدارة الأرباح أو عدم وجودها.
- دراسة رضوان (٢٠١٣) بحثت مدى تأثير منشأة المراجعة على إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية خلال الفترة بعد ٢٠٠٦م وكذلك الدراسة الحالية، بينما كانت الفترة في دراسة (آل عباس، ٢٠٠٨) قبل عام ٢٠٠٦م، وكانت الفترة في دراسة (Habbash and Alghamdi, 2016) من عام ٢٠٠٦م إلى عام ٢٠٠٩م. ويرى الباحثان أهمية بحث دور جودة المراجعة الخارجية في الحد من عمليات إدارة الأرباح في الفترة التي تلت تطبيق نظام لائحة حوكمة الشركات الذي أصدرته هيئة سوق المال السعودية في العام ٢٠٠٦م، وبينت فيه القواعد والمعايير المنظمة لإدارة الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الأسهم السعودي من أجل ضمان الالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة التي تكفل حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح (هيئة سوق المال، ٢٠٠٦).

والقسم التالي من البحث يعرض فروض ومنهجية الدراسة.

فروض البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث، واسترشاداً بما توصلت إليه الدراسات السابقة، والمعايير المهنية ذات الصلة، تم صياغة الفروض التالية:

- **الفرض الأول:** تقوم شركات المساهمة السعودية بعمليات إدارة الأرباح.
- **الفرض الثاني:** توجد علاقة سلبية ذات دلالة معنوية بين إدارة الأرباح وحجم مكتب المراجعة.
- **الفرض الثالث:** توجد علاقة سلبية ذات دلالة معنوية بين إدارة الأرباح والرقابة النوعية لمكتب المراجعة.
- **الفرض الرابع:** توجد علاقة سلبية ذات دلالة معنوية بين إدارة الأرباح وجودة المراجعة الخارجية.

منهجية البحث:

يتناول هذا القسم المنهجية التي اعتمدت عليها الدراسة لتحقيق أهدافها، وذلك بتحديد مجتمع وعينة الدراسة والمصادر التي تم الحصول على المعلومات والبيانات منها، ومتغيرات الدراسة وفروضها، والنموذج الذي تم استخدامه لدراسة العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وإدارة الأرباح.

مجتمع الدراسة والعينة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات السعودية المساهمة المسجلة في سوق الأسهم السعودية ولها قوائم مالية منشورة على موقع تداول عن أعوام ٢٠٠٩م و ٢٠١٠م و ٢٠١١م. وقد تمثلت عينة الدراسة في ٦٨ شركة تمثل نسبة ٤٥ % من إجمالي الشركات المساهمة السعودية. واستبعد ٥٥% من شركات مجتمع الدراسة للأسباب التالية:

- تم استبعاد ٤٤ شركة تمثل شركات البنوك والتأمين. لأن هذه الشركات تعتبر ذات أنشطة متخصصة، ولها سياسات محاسبية خاصة قد يكون لها تأثير على قياس المتغير التابع (الرقم المطلق للتغير في نسبة ميلر).
- تم استبعاد ٣١ شركة بسبب تغير مراجعي حساباتها الخارجيين بين العامين ٢٠١٠ و ٢٠١١ محل الدراسة. مما قد يؤثر على قياس المتغيرات المستقلة (حجم مكتب المراجعة، والرقابة النوعية لمكتب المراجعة).
- تم استبعاد ٦ شركات بسبب شذوذ قيم المتغير التابع (الرقم المطلق للتغير في نسبة ميلر) لتلك الشركات حتى لا تؤثر على صحة نتائج البحث، حيث أن الرقم المطلق للتغير في نسبة ميلر لمعظم شركات عينة البحث تتراوح قيمته من الصفر إلى ١٠ تقريباً، بينما الستة شركات المستبعدة تتراوح قيمة رقمها المطلق للتغير في نسبة ميلر بين ٢٠ و ٢٨٠ تقريباً.

- تم استبعاد شركتين بسبب كونها تراجع من أكثر من مراجع خارجي. مما قد يؤثر على قياس المتغيرات المستقلة (حجم مكتب المراجعة، والرقابة النوعية لمكتب المراجعة).

وتعتبر عينة الدراسة ممثلةً لكافة قطاعات السوق السعودي عدا قطاعي البنوك والتأمين. وقد تم دمج بعض قطاعات السوق مع بعضها البعض، وتصنيف عينة الدراسة إلى ثلاثة قطاعات تمثل القطاع الزراعي والصناعي والخدمي.

تجميع البيانات:

لتجميع البيانات اللازمة للدراسة الميدانية تم الاعتماد على مصدرين. المصدر الأول: هو موقع تداول، وهو الموقع الرسمي لسوق الأسهم السعودية، ويتوافر في هذا الموقع التقارير المالية المنشورة عن الشركات المسجلة في السوق. وقد تم الحصول من هذا المصدر على البيانات اللازمة عن المتغير التابع (إدارة الأرباح)، وأحد المتغيرات المستقلة (حجم مكتب المراجعة). أما المصدر الثاني فهو الاستبانات التي تم توزيعها على مكاتب المراجعة الخارجية التي تقوم بمراجعة حسابات شركات عينة الدراسة. ويختص هذا المصدر بتوفير البيانات اللازمة عن المتغير المستقل الآخر (الرقابة النوعية لمكتب المراجعة). وقد تضمنت الاستبانة عدداً من الأسئلة توفر الإجابة عليها مؤشراً حول مدى التزام تلك المكاتب بتطبيق عناصر الرقابة النوعية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ١٤٣٥).

المتغيرات والفروض:

ما يلي عرضاً لمتغيرات الدراسة وفروضها. ويتضمن العرض بياناً لدور المتغير في العلاقة المفترضة بين جودة المراجعة الخارجية وعمليات إدارة الأرباح، وكيفية قياسه، والفرض المتعلق به. حيث أن إدارة الأرباح هو المتغير التابع. بينما مؤشرات جودة المراجعة الخارجية وهي حجم مكتب المراجعة والرقابة النوعية لمكتب المراجعة هي المتغيرات المستقلة.

المتغير التابع (إدارة الأرباح):

لقد ركزت معظم الدراسات السابقة على استخدام نموذج جونز المعدل لقياس إدارة الأرباح كما سبق إيضاحه، أما الدراسة الحالية فإنها تستخدم نموذج ميلر كمقياس لإدارة الأرباح، ويرجع تفضيل الباحثان لهذا النموذج إلى الأسباب التالية:

- أن ميلر قد تحقق عملياً من فعالية نموذجه المقترح بالمقارنة مع نموذج جونز المعدل في اكتشاف عمليات إدارة الأرباح. وقد توصلت دراسته إلى صلاحية نموذجه في الكشف عن إدارة الأرباح عند دراسة العلاقة بينها وبين جودة المراجعة الخارجية (Miller, 2007).

- يقوم هذا النموذج بالكشف عن عمليات إدارة الأرباح التي تتم ممارستها باستخدام الاستحقاق قصير الأجل والذي يعتبر استخدامه أسهل الطرق بالنسبة للإدارة التي ترغب بممارسة عمليات إدارة الأرباح (Chou et al., 2006).
- أن هذا النموذج يساعد في الكشف عن عمليات إدارة الأرباح على أساس كل شركة على حدة (Miller, 2007).
- أن هذا النموذج يستخدم صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والذي يعتبر أقل عرضةً للتلاعب من صافي الدخل الذي يستخدمه نموذج جونز المعدل.
- أن تطبيق هذا النموذج على الشركات المساهمة السعودية سيؤكد أو ينفي ما أثبتته الدراسات السابقة (عسيري، ٢٠٠٢، القثامي والخيال، ٢٠١٠) التي استخدمت نماذج مختلفة لقياس إدارة الأرباح من ممارسة شركات المساهمة السعودية لعمليات إدارة الأرباح.

ويقوم نموذج ميلر على أساس احتساب النسبة بين التغير في صافي رأس المال العامل كعنصر معرض للتلاعب وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كعنصر أقل تعرضاً للتلاعب، ثم يتم احتساب التغير في هذه النسبة بين الفترتين الحالية والسابقة. فإذا كانت قيمة التغير تساوي صفراً فإن ذلك يعني عدم وجود ممارسات لعمليات إدارة الأرباح. أما إذا اختلفت قيمة التغير عن الصفر سواء بالسالب أو الموجب فإن ذلك يعني وجود ممارسات لعمليات إدارة الأرباح. وبقدر ابتعاد قيمة التغير عن الصفر يكون حجم إدارة الأرباح أكبر. أي أنه في حالة عدم وجود إدارة أرباح فإن:

$$(\Delta WC / CFO)t-0 - (\Delta WC / CFO)t-1 = 0$$

أما في حالة وجود إدارة أرباح فإن:

$$(\Delta WC / CFO)t-0 - (\Delta WC / CFO)t-1 \neq 0$$

حيث:

ΔWC تعبر عن التغير في رأس المال العامل بين الفترتين الحالية والسابقة.

CFO تعبر عن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في الفترة الحالية.

t-0 تعبر عن الفترة الحالية.

t-1 تعبر عن الفترة السابقة.

وقد تم استخدام القوائم المالية المنشورة على موقع تداول للأعوام ٢٠٠٩م و٢٠١٠م و٢٠١١م، وذلك لأن احتساب الرقم المطلق للتغير في نسبة ميلر يتطلب بيانات عن صافي رأس المال العامل لمدة ثلاث سنوات، وبيانات عن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لمدة سنتين.

ولغرض صياغة الفروض وإجراء التحليل الإحصائي فقد تم استخدام الرقم المطلق للتغير في نسبة ميلر كمقياس لإدارة الأرباح. وحيث أن الدراسة تهدف إلى معرفة مدى قيام الشركات السعودية بعمليات إدارة الأرباح، فإنه يمكن صياغة الفرضية الأولى للدراسة على النحو التالي:

الفرضية الأولى: تقوم شركات المساهمة السعودية بعمليات إدارة الأرباح.

ولغرض اختبار الفرضية، فقد تم تجميع البيانات اللازمة لتطبيق نموذج ميلر. ومن ثم تفريغها في برنامج (Excel) لإجراء العمليات الحسابية على مستوى كل شركة. ومن ثم تم إدخال البيانات المستخرجة إلى برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) لاختبار البيانات إحصائيا، والكشف عن مدى ممارسة شركات المساهمة السعودية عموماً لعمليات إدارة الأرباح، ومدى ممارسة كل قطاع لتلك العمليات.

المتغيرات المستقلة:

إن المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة تمثل مؤشرات جودة المراجعة الخارجية والتي تتكون من حجم مكتب المراجعة، والرقابة النوعية لمكتب المراجعة. وفيما يلي عرض لهذه المتغيرات:

حجم مكتب المراجعة:

لقد استخدم الباحثون عدداً من المعايير للتمييز بين مكاتب المراجعة الكبيرة وغير الكبيرة منها عدد الشركاء، وعدد العاملين بالمكتب، وعدد العملاء، وسمعة مكتب المراجعة، وانتماء مكتب المراجعة لعضوية أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبيرة (الأهدل، ٢٠٠٨). وفي هذه الدراسة تم استخدام معيار انتماء مكتب المراجعة لعضوية أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبيرة للتمييز بين مكاتب المراجعة الكبيرة وغير الكبيرة. وقد أشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين حجم مكتب المراجعة وجودة المراجعة الخارجية (عيسى، ٢٠٠٨، الجدعاني والعنقري، ٢٠٠٩، جبران، ٢٠١٠، نشوان، ٢٠١٠). ويمكن عرض أسباب افتراض وجود علاقة سلبية بين حجم مكتب المراجعة وعمليات إدارة الأرباح كما يلي:

- ما أشارت إليه العديد من الدراسات السابقة من وجود علاقة سلبية بين حجم مكتب المراجعة وعمليات إدارة الأرباح (Becker et al., 1998، Chen et al., 2005، Chi and Huang, 2005، أبو عجيلة وحمدان، ٢٠١٠، Jordan et al., 2010، Karaibrahimoglu and Ozkan, 2011).
- أن ممارسات إدارة الأرباح متطورة باستمرار، ويحتاج الكشف عنها إلى مهارات لا تتوافر عادةً إلا في مكاتب المراجعة الكبيرة.
- أن مكاتب المراجعة غير الكبيرة تسعى عادةً إلى إرضاء عملائها من خلال تلبية احتياجاتهم والاستجابة لرغباتهم، والتغاضي عن الكثير من سلوكياتهم الخاطئة (Wolk and Wootton, 1997).
- أن مكاتب المراجعة الكبيرة تقوم باكتشاف الأخطاء في القوائم المالية بشكل أفضل من مكاتب المراجعة غير الكبيرة. ويرجع ذلك إلى ما توفره مكاتب المراجعة الكبيرة من أساليب لرقابة وضبط أداء العاملين في هذه المكاتب (De Angelo, 1981).

- أن حجم مكتب المراجعة يرتبط إيجابياً بحجم التشويه الذي تتعرض له سمعة المراجع عند فشله في أداء مهام المراجعة بالجودة المطلوبة (Dye, 1993). ولذا فإن مكاتب المراجعة الكبيرة تحرص بشكل أكبر من مكاتب المراجعة غير الكبيرة على اكتشاف عمليات إدارة الأرباح والحد منها حفاظاً على سمعتها.

وبالنسبة لطريقة قياس حجم مكتب المراجعة فقد تم اعتباره يساوي واحداً إذا كان مكتب المراجعة غير كبير (لا ينتمي

لأحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبيرة)، ويساوي اثنين إذا كان مكتب المراجعة كبيراً (ينتمي لأحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبيرة).

وحيث أن الدراسة تهدف إلى دراسة العلاقة بين إدارة الأرباح وحجم مكتب المراجعة، فإنه يمكن صياغة الفرضية الثانية للدراسة على النحو التالي:

الفرضية الثانية: توجد علاقة سلبية ذات دلالة معنوية بين إدارة الأرباح وحجم مكتب المراجعة.

الرقابة النوعية لمكتب المراجعة:

لقد سعت المنظمات المهنية، ومنها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إلى تحديد عناصر يمكن من خلالها الحكم على جودة أنشطة المراجعة الخارجية. واعتبرت توفر تلك العناصر في مكاتب المراجعة دليلاً على جودتها. وتتكون عناصر الرقابة النوعية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من عشرة عناصر: الاستقلال، تخصيص المساعدين للعمليات، المشورة، الإشراف، التوظيف، التطور المهني والتدريب لموظفي المكتب، تقويم أداء الموظفين وترقيتهم، قبول العملاء واستمرارية العلاقة معهم، الالتزام بأحكام نظام المحاسبين القانونيين ولوائحه، والفحص الداخلي الدوري(الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ١٩٩٤).

وحسب علم الباحثان، لم يسبق دراسة العلاقة بين الرقابة النوعية لمكتب المراجعة وعمليات إدارة الأرباح. ويمكن عرض أسباب افتراض وجود علاقة سلبية بين هذين المتغيرين كما يلي:

- أن استقلال المراجع الخارجي يدفعه نحو مقاومة ضغوط العميل وعدم إذعانه لإصدار تقرير منخفض الكفاءة (De Fond et al., 2002). ولذا فإن الاستقلال يحفز المراجع الخارجي على الحد من عمليات إدارة الأرباح.
- أن حرص مكاتب المراجعة على وضع سياسات وإجراءات تتميز بالجودة لقبول العملاء واستمرارية العلاقة معهم يؤدي إلى تخفيض احتمال الارتباط بعميل تمارس إدارته عمليات إدارة الأرباح، لأن تلك السياسات والإجراءات سوف تختبر أمانة ونزاهة إدارة العميل قبل اتخاذ قرار بشأن الارتباط به.
- أن تخصيص مكاتب المراجعة لمراجعين لديهم قدر كاف من الخبرة والتدريب والكفاءة الملائمة للعمليات المختلفة يزيد من احتمال اكتشافهم لعمليات إدارة الأرباح نظراً للميزات التي يتمتعون بها.

- أن إتاحة المشورة للمراجعين من أشخاص لديهم مستوىً مناسب من المعرفة والكفاءة وسداد الرأي والخبرة يؤدي إلى تخفيض مخاطر إدارة الأرباح، لأن المراجعين من ذوي الخبرة البسيطة سيجدون مستشارين يمكن لهم الوثوق بدرجة تأهيلهم في تقديم الاستشارات حول الموضوعات المختلفة ومنها عمليات إدارة الأرباح.
- أن العديد من أنشطة المراجعة الخارجية يتم تنفيذها بواسطة مساعدي المراجعين والذين عادةً ما تكون خبراتهم العملية محدودة. ولذا فإن الإشراف الملائم يعتبر أمراً ضرورياً، لأنه يهدف إلى متابعة وتوجيه مساعدي المراجعين خصوصاً في المواضيع غير العادية والمعقدة مثل عمليات إدارة الأرباح.
- أن عمليات إدارة الأرباح تتصف بالتعقيد الذي يتطلب كفاءات ملائمة للكشف عنها، وبالتالي فإن اهتمام مكاتب المراجعة بتوظيف مراجعين يمتلكون التأهيل العلمي والعملي الملائم يؤدي إلى زيادة احتمال الكشف عن عمليات إدارة الأرباح والعمل على الحد منها.
- أن عمليات إدارة الأرباح تتصف بالتطور والتجدد، ولذا فإن الكشف عنها يتطلب تدريباً وتطويراً مستمراً للمراجعين من الناحية المهنية.
- أن حرص مكاتب المراجعة على تقويم أداء المراجعين وترقية من يستحق الترقية منهم يسهم في تحسين مستوى أدائهم ورضاهم عن أعمالهم، مما يحفزهم على تنفيذ الأعمال المناطة بهم بالجودة المطلوبة ويزيد من فرص اكتشافهم لعمليات إدارة الأرباح وعملهم على الحد منها.
- أن نظام المحاسبين القانونيين ولوائحه يهدف إلى تنظيم مهنة المراجعة من أجل أن تكون قادرةً على القيام بمسؤولياتها والمهام الملقاة عليها. ولا شك أن اكتشاف عمليات إدارة الأرباح والعمل على الحد منها يعتبر أحد مسؤوليات المراجعة الخارجية تجاه أصحاب المصالح عموماً وأصحاب رأس المال خصوصاً.
- أن حرص مكاتب المراجعة الخارجية على إجراء فحص داخلي دوري يهدف إلى تطوير كفاءة المراجعين وتحسين أدائهم يسهم في الحد من عمليات إدارة الأرباح، لأن مثل هذا التطوير والتحسين يزيد من كفاءة المراجعين الخارجيين في أداء أعمالهم واكتشاف عمليات إدارة الأرباح والعمل على الحد منها.

وبالنسبة لطريقة قياس الرقابة النوعية لمكتب المراجعة، فقد تم استخدام استبانات تضمنت عدداً من الأسئلة لكل عنصر من عناصر الرقابة النوعية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، توفر الإجابة على هذه الأسئلة مؤشراً حول مدى التزام مكاتب المراجعة بتطبيق تلك العناصر. وقد تم استخدام مقياس ليكرت ذي الخمس نقاط، بحيث تبدأ من موافق بشدة (خمس نقاط) إلى غير موافق بشدة (نقطة واحدة) مما يمكن من إعطاء هذه الإجابات قياساً رقمياً يساعد على التحليل، ويختار المشارك الإجابة التي يعتقد أنها تمثل وجهة نظره.

ولقد تم اختبار الاستبانة للتأكد من اكتمالها ووضوحها وتحقيقها لهدف البحث، وذلك من خلال عرضها على ثلاثة أساتذة جامعيين في تخصص مراجعة الحسابات ومراجعان خارجيان، ومراعاة ملاحظاتهم جميعاً عند تصميم الاستبانة في شكلها النهائي. بعد ذلك تم توزيع الاستبانات على مكاتب المراجعة الخارجية التي تقوم بمراجعة حسابات شركات عينة الدراسة. وبعد استلام الردود من جميع تلك المكاتب تم حساب متوسط التزام كل مكتب بتطبيق عناصر الرقابة النوعية.

وحيث أن الدراسة تهدف إلى اختبار العلاقة بين إدارة الأرباح والرقابة النوعية لمكتب المراجعة، فإنه يمكن صياغة الفرضية الثالثة للدراسة على النحو التالي:

الفرضية الثالثة: توجد علاقة سلبية ذات دلالة معنوية بين إدارة الأرباح والرقابة النوعية لمكتب المراجعة.

وحيث أن الدراسة تهدف إلى دراسة العلاقة بين إدارة الأرباح وجودة المراجعة الخارجية، فإنه يمكن صياغة الفرضية الرابعة للدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرابعة: توجد علاقة سلبية ذات دلالة معنوية بين إدارة الأرباح وجودة المراجعة الخارجية.

النموذج:

يمكن صياغة المتغيرات السابقة في شكل نموذج الانحدار التالي والذي تم استخدامه لدراسة العلاقة بين إدارة الأرباح وجودة المراجعة الخارجية.

$$Y = \beta 0 + \beta 1X1 + \beta 2X2 + \varepsilon$$

حيث:

Y تعبر عن المتغير التابع (إدارة الأرباح)، وهي عبارة عن قيمة الرقم المطلق للتغير في نسبة ميلر.

B0 تعبر عن الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

β1 and β2 تعبران عن معاملات المتغيرات المستقلة.

X1 and X2 تعبران عن المتغيرات المستقلة، وهي على التوالي: حجم مكتب المراجعة، ومدى التزام مكتب المراجعة الخارجية بتطبيق عناصر الرقابة النوعية.

ε تعبر عن قيمة البواقي في نموذج الانحدار.

والقسم التالي يناقش اختبار فرضيات الدراسة وتحليل البيانات والنتائج التي تم التوصل إليها.

نتائج البحث:

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو معرفة دور جودة المراجعة الخارجية في الحد من عمليات إدارة الأرباح في شركات المساهمة السعودية، وذلك من خلال استخدام الرقم المطلق للتغير في نسبة ميلر وتحديد علاقته بمؤشرات جودة المراجعة الخارجية والتي تمثلت في كل من حجم مكتب المراجعة، والرقابة النوعية لمكتب المراجعة.

وبالتالي فإن الدراسة تبحث عن مدى وجود علاقة بين جودة المراجعة الخارجية وعمليات إدارة الأرباح. وفيما يلي اختبار فرضيات الدراسة.

اختبار الفرضية الأولى:

الفرضية الأولى: تقوم شركات المساهمة السعودية بعمليات إدارة الأرباح.

لاختبار هذا الفرض تم مقارنة متوسطات التغير في نسبة ميلر المطلقة بين شركات عينة البحث كما هو مبين بالجدولين التاليين:

جدول رقم (١)

One-Sample Statistics – All Companies

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Change in Miller Ratio	68	1.5604	2.53307	.30718

جدول رقم (٢)

One-Sample Statistics Test –All Companies

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Change in Miller Ratio	5.080	67	.000	1.56044	.9473	2.1736

يوضح الجدولان رقم (١) و(٢) ملخص اختبار (t) للتغير في نسبة ميلر المطلقة على عينة الدراسة المكونة من (٦٨) شركة. يظهر الجدول رقم (١) أن الوسط الحسابي للتغير في نسبة ميلر المطلقة لعينة الدراسة بلغت قيمته (١،٥٦٠٤). كما يظهر الجدول رقم (٢) أن الوسط الحسابي للتغير في نسبة ميلر المطلقة لمجتمع الدراسة يقع بين (٠،٩٤٧٣) و(٢،١٧٣٦) عند مستوى ثقة ٩٥ %. وقد سبق بيان كون التغير في نسبة ميلر المطلقة يساوي صفراً في الشركات التي لا تمارس عمليات

إدارة الأرباح. وحيث أن حدود الوسط الحسابي للتغير في نسبة ميلر المطلقة لمجتمع الدراسة لا تشمل الصفر، فإنه لا يمكن القول أن الوسط الحسابي للتغير في نسبة ميلر المطلقة لمجتمع الدراسة يساوي صفراً، وبالتالي فإن ذلك يشير إلى ممارسة الشركات السعودية عموماً لعمليات إدارة الأرباح. هذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية الأولى والتي تنص على قيام شركات المساهمة السعودية بعمليات إدارة الأرباح. هذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة التي أُجريت في المملكة العربية السعودية (عسيري، ٢٠٠٢، السهلي، ٢٠٠٦، القثامي والخيال، ٢٠١٠)، حيث أشارت جميعها إلى أن الشركات السعودية تمارس عمليات إدارة الأرباح بالرغم من أن هذه الدراسات والدراسة الحالية أستخدمت نماذج مختلفة للكشف عن عمليات إدارة الأرباح. فالدراسة الحالية أعتمدت على نموذج ميلر (Miller, 2007)، في حين اعتمدت دراسة (عسيري، ٢٠٠٢) على نموذج إيكل (Eckel, 1981)، واستخدمت دراسة (السهلي، ٢٠٠٦) نموذج (Dechow and Sloan, 1991)، بينما استخدمت دراسة (القثامي والخيال، ٢٠١٠) نموذج جونز المعدل.

وحيث أنه قد سبق تقسيم عينة البحث إلى ثلاثة قطاعات تشمل القطاع الزراعي والصناعي والخدمي فقد تم إعادة اختبار t لكل قطاع على حدة من أجل تحديد ما إذا كانت جميع القطاعات تمارس عمليات إدارة الأرباح.

جدول رقم (٣)

One-Sample Test – Agricultural Companies

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Change in Miller Ratio	10	1.1650	1.80037	.56933

جدول رقم (٤)

One-Sample Test – Agricultural Companies

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Change in Miller Ratio	2.046	9	.071	1.16500	-.1229	2.4529

يوضح الجدولان رقم (٣) و(٤) ملخص اختبار (t) للتغير في نسبة ميلر المطلقة على عينة الشركات الزراعية المكونة من (١٠) شركات. يظهر الجدول رقم (٣) أن الوسط الحسابي للتغير في نسبة ميلر المطلقة لعينة الشركات الزراعية بلغت قيمته (١،١٦٥٠). كما يظهر الجدول رقم (٤) أن

الوسط الحسابي للتغير في نسبة ميلر المطلقة لمجتمع الشركات الزراعية يقع بين (١٢٢٩،٠-) و (٤٥٢٩،٢) عند مستوى ثقة ٩٥ %. وحيث أن حدود الوسط الحسابي للتغير في نسبة ميلر المطلقة لمجتمع الشركات الزراعية يشمل الصفر، فإنه يمكن القول أن الوسط الحسابي للتغير في نسبة ميلر المطلقة لمجتمع الشركات الزراعية يساوي صفراً، وبالتالي فإن ذلك يشير إلى عدم ممارسة الشركات الزراعية لعمليات إدارة الأرباح. وهذه النتيجة لا تتفق مع نتائج دراسة (السهلي، ٢٠٠٦) ودراسة (القثامي والخيال، ٢٠١٠) اللتان أُجريتا في البيئة السعودية. ويعتقد الباحثان أن لتعليق هيئة السوق المالية تداول أسهم شركتي بيشة للتنمية الزراعية ومجموعة أنعام الدولية القابضة في العام ٢٠٠٧م دورا في التزام شركات القطاع الزراعي بعدم ممارسة عمليات إدارة الأرباح.

ويوضح الجدولان رقم (٥) و(٦) ملخص اختبار (t) للتغير في نسبة ميلر المطلقة على عينة الشركات الصناعية المكونة من (٣٨) شركة. يظهر الجدول رقم (٥) أن الوسط الحسابي للتغير في نسبة ميلر المطلقة لعينة الشركات الصناعية بلغت قيمته (١،٣٨٦٨). كما يظهر الجدول رقم (٦) أن الوسط الحسابي للتغير في نسبة ميلر المطلقة لمجتمع الشركات الصناعية يقع بين(٧٥٥٣،٠) و(٢،٠١٨٤) عند مستوى ثقة ٩٥ %. وحيث أن حدود الوسط الحسابي للتغير في نسبة ميلر المطلقة لمجتمع الشركات الصناعية لا تشمل الصفر، فإنه لا يمكن القول أن الوسط الحسابي للتغير في نسبة ميلر المطلقة لمجتمع الشركات الصناعية يساوي صفراً، وبالتالي فإن ذلك يشير إلى ممارسة الشركات الصناعية لعمليات إدارة الأرباح. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة (السهلي، ٢٠٠٦) ودراسة (القثامي والخيال، ٢٠١٠) .

جدول رقم (٥)

One-Sample Test – Industrial Companies

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Change in Miller Ratio	38	1.3868	1.92145	.31170

جدول رقم (٦)

One-Sample Test – Industrial Companies

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Change in Miller Ratio	4.449	37	.000	1.38684	.7553	2.0184

يوضح الجدولان رقم (٧) و(٨) ملخص اختبار (t) للتغير في نسبة ميلر المطلقة على عينة الشركات الخدمية المكونة من (٢٠) شركة. يظهر الجدول رقم (٧) أن الوسط الحسابي للتغير في نسبة ميلر المطلقة لعينة الشركات الخدمية بلغت قيمته (٢،٠٨٨٠). كما يظهر الجدول رقم (٨) أن الوسط الحسابي للتغير في نسبة ميلر المطلقة لمجتمع الشركات الخدمية يقع بين(٠،٣٧٠٦) و(٣،٨٠٥٤) عند مستوى ثقة ٩٥ %. وحيث أن حدود الوسط الحسابي للتغير في نسبة ميلر المطلقة لمجتمع الشركات الخدمية لا تشمل الصفر، فإنه لا يمكن القول أن الوسط الحسابي للتغير في نسبة ميلر المطلقة لمجتمع الشركات الخدمية يساوي صفراً، وبالتالي فإن ذلك يشير إلى ممارسة الشركات الخدمية لعمليات إدارة الأرباح. وهذه النتيجة أيضاً تتفق مع نتائج دراسة (السهلي، ٢٠٠٦) ودراسة (القثامي والخيال، ٢٠١٠).

جدول رقم (٧)

One-Sample Statistics – Service Companies

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Change in Miller Ratio	20	2.0880	3.66958	.82054

جدول رقم (٨)

One-Sample Statistics – Service Companies

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Change in Miller Ratio	2.545	19	.020	2.08800	.3706	3.8054

اختبار الفرضية الثانية:

الفرضية الثانية: توجد علاقة سلبية ذات دلالة معنوية بين إدارة الأرباح وحجم مكتب المراجعة.

إن الهدف من اختبار هذا الفرض هو معرفة مدى تأثير حجم مكتب المراجعة على إدارة الأرباح. ولاختبار هذا الفرض تم إجراء تحليل الارتباط بين المتغير التابع (التغير في نسبة ميلر) والمتغير المستقل (حجم مكتب المراجعة) كما هو موضح بالجدول أدناه:

جدول رقم (٩)

Correlations: Change in Miller ratio, Audit office size

		Change in Miller ratio	Audit office size
Change in Miller ratio	Pearson Correlation	1	-.065
	Sig. (2-tailed)		.598
	N	68	68
Audit office size	Pearson Correlation	-.065	1
	Sig. (2-tailed)	.598	
	N	68	68

يظهر الجدول رقم (٩) قيم معامل الارتباط للعلاقة بين المتغير التابع (التغير في نسبة ميلر) والمتغير المستقل (حجم مكتب المراجعة). تبلغ قيمة معامل الارتباط (٠،٠٦٥-) بدرجة معنوية (٠،٥٩٨). وحيث أن درجة المعنوية أكبر من (٠،٠٥)، فإن ذلك يشير إلى عدم وجود علاقة بين حجم مكتب المراجعة والتغير في نسبة ميلر المطلقة، أي أنه لا توجد علاقة ارتباط بين حجم مكتب المراجعة وعمليات إدارة الأرباح.

وبهدف الوصول لمعادلة الانحدار المقدرة تم إجراء تحليل الانحدار بين المتغير التابع (التغير في نسبة ميلر) والمتغير المستقل (حجم مكتب المراجعة) كما هو موضح بالجدول أدناه:

جدول رقم (١٠)

Regression Coefficients: Change in Miller ratio, Audit office size

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	2.135	1.128		1.893	.063
Audit office size	-.346	.653	-.065	-.529	.598

من الجدول رقم (١٠) يمكن الوصول لمعادلة الانحدار المقدرة كما يلي:

Change in Miller ratio = 2.135 – 0.346 Audit office size

ويظهر الجدول عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين التغير في نسبة ميلر المطلقة وحجم مكتب المراجعة، حيث تظهر قيمة (P-value) لمعادلة الانحدار المقدرة أكبر من (٠،٠٥)، مما يؤكد

النتيجة التي تم التوصل إليها من خلال تحليل الارتباط. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات التي أُجريت في المملكة العربية السعودية (آل عباس، ٢٠٠٨، رضوان، ٢٠١٣، Habbash and Alghamdi, 2016)، وكذلك معظم الدراسات التي أُجريت خارج الولايات المتحدة الامريكية (Bauwhede et al., 2003, Piot and Janin, 2005, Mollik et.al, 2013)، حيث أشارت إلى عدم وجود علاقة بين حجم مكتب المراجعة وإدارة الأرباح. بينما تختلف هذه النتيجة عن نتائج الدراسات التي أُجريت في الولايات المتحدة الامريكية (Becker et al., 1998, Jordan et al., 2010). وقد يعود السبب في هذا الاختلاف مع النتائج في الولايات المتحدة الامريكية إلى اختلاف البيئة القانونية في الولايات المتحدة الامريكية مقارنةً بالدول الأخرى من حيث درجة التشدد، حيث يقل خطر مساءلة المراجع قانونياً في الدول خارج الولايات المتحدة الامريكية، مما يقلل أهتمام مكاتب المراجعة الكبيرة في بذل الجهد والعناية اللازمة من أجل كشف هذه الممارسات (Piot and Janin, 2005). كما قد يعود سبب الاختلاف إلى أن مكاتب المراجعة التي تنتمي لعضوية أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبيرة في الدول خارج الولايات المتحدة الامريكية ليس في قدرتها اتباع نفس أسلوب المراجعة الذي تنتهجه مكاتب المراجعة الأربعة الكبيرة في الولايات المتحدة الامريكية (Al-Mousawi and Al-Thuneibat, 2011).

اختبار الفرضية الثالثة:

الفرضية الثالثة: توجد علاقة سلبية ذات دلالة معنوية بين إدارة الأرباح والرقابة النوعية لمكتب المراجعة.

إن الهدف من اختبار هذا الفرض هو معرفة مدى تأثير الرقابة النوعية لمكتب المراجعة على إدارة الأرباح. ولاختبار هذا الفرض تم إجراء تحليل الارتباط بين المتغير التابع (التغير في نسبة ميلر) والمتغير المستقل (الرقابة النوعية لمكتب المراجعة) كما هو موضح بالجدول أدناه:

جدول رقم (١١)

Correlations: Change in Miller ratio, Quality control of audit office

		Change in Miller ratio	Quality control of audit office
Change in Miller ratio	Pearson Correlation	1	.021
	Sig. (2-tailed)		.864
	N	68	68
Quality control of audit office	Pearson Correlation	.021	1
	Sig. (2-tailed)	.864	
N		68	68

يظهر الجدول رقم (١١) قيم معامل الارتباط للعلاقة بين المتغير التابع (التغير في نسبة ميلر) والمتغير المستقل (الرقابة النوعية لمكتب المراجعة). تبلغ قيمة معامل الارتباط (٠،٠٢١)

بدرجة معنوية (٠،٨٦٤). وحيث أن درجة المعنوية أكبر من (٠،٠٥)، فإن ذلك يشير إلى عدم وجود علاقة بين الرقابة النوعية لمكتب المراجعة والتغير في نسبة ميلر المطلقة، أي أنه لا توجد علاقة ارتباط بين الرقابة النوعية لمكتب المراجعة وعمليات إدارة الأرباح.

وبهدف الوصول لمعادلة الانحدار المقدرة تم إجراء تحليل الانحدار بين المتغير التابع (التغير في نسبة ميلر) والمتغير المستقل (الرقابة النوعية لمكتب المراجعة) كما هو موضح بالجدول أدناه:

جدول رقم (١٢)

Regression Coefficients: Change in Miller ratio, Quality control of audit office

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.645	5.330		.121	.904
Quality control of audit office	.199	1.160	.021	.172	.864

من الجدول رقم (١٢) يمكن الوصول لمعادلة الانحدار المقدرة كما يلي:

Change in Miller ratio = 0.645 + 0.199 Quality control of audit office

ويظهر الجدول رقم (١٢) عدم وجود علاقة بين التغير في نسبة ميلر المطلقة والرقابة النوعية لمكتب المراجعة، حيث تظهر قيمة (P-value) لمعادلة الانحدار المقدرة أكبر من (٠،٠٥) مما يؤكد النتيجة التي تم التوصل إليها من خلال تحليل الارتباط. وقد يعود ذلك إلى اهتمام جميع المكاتب بمختلف أحجامها بتطبيق عناصر الرقابة النوعية للوصول إلى عمليات مراجعة ذات جودة عالية، وللالتزام بمتطلبات الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

اختبار الفرضية الرابعة:

الفرضية الرابعة : توجد علاقة سلبية ذات دلالة معنوية بين إدارة الأرباح وجودة المراجعة الخارجية.

إن الهدف من اختبار هذا الفرض هو معرفة مدى تأثير جودة المراجعة الخارجية على إدارة الأرباح. ولاختبار هذا الفرض تم إجراء تحليل الانحدار بين المتغير التابع (التغير في نسبة ميلر) والمتغيرات المستقلة (حجم مكتب المراجعة، والرقابة النوعية لمكتب المراجعة) كما هو موضح بالجدولين أدناه:

جدول رقم (١٣)

ANOVA[b]

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model
.867[a]	.143	.942	2	1.884	Regression
		6.585	65	428.017	Residual
			67	429.901	Total

a. Predictors: (Constant), Audit office size, Quality control of audit office

b. Dependent Variable: Change in Miller ratio

يظهر الجدول رقم (١٣) قيم (P-Value) و (F-value) للعلاقة بين المتغير التابع (التغير في نسبة ميلر)، والمتغيرين المستقلين (حجم مكتب المراجعة، والرقابة النوعية لمكتب المراجعة). تبلغ قيمة (P-Value) (٠،٨٦٧)، بينما تبلغ قيمة (F-value) (٠،١٤٣). وحيث أن درجة المعنوية (P-Value) أكبر من (٠،٠٥)، فإن ذلك يشير إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغير التابع (التغير في نسبة ميلر)، والمتغيرين المستقلين (حجم مكتب المراجعة، والرقابة النوعية لمكتب المراجعة)، أي أنه لا توجد علاقة بين جودة المراجعة الخارجية وعمليات إدارة الأرباح.

جدول رقم (١٤)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	1.577	5.667		.278	.782
Quality control of audit office	.118	1.177	.013	.101	.920
Audit office size	-.336	.664	-.063	-.507	.614

Regression Coefficients: Change in Miller ratio, Audit office size, Quality control of audit office

من الجدول رقم (١٤) يمكن الوصول لمعادلة الانحدار المقدرة كما يلي:

Change in Miller ratio = 1.577 – 0.336 Audit office size + 0.118 Quality control of audit office

يظهر الجدول رقم (١٤) قيم (P-Values) و (t-values) لكل معامل انحدار، حيث تظهر قيم (P-values) أكبر من ٠،٠٥ مما يؤكد عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغير التابع (التغير في نسبة ميلر)، وأي من المتغيرين المستقلين (حجم مكتب المراجعة، أو الرقابة النوعية لمكتب المراجعة).

خلاصة البحث والتوصيات:

هدفت الدراسة إلى بحث مدى وجود علاقة بين جودة المراجعة الخارجية وعمليات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية. وقد تم قياس إدارة الأرباح باستخدام الرقم المطلق للتغير في نسبة ميلر، بينما تم قياس جودة المراجعة الخارجية باستخدام حجم مكتب المراجعة، والرقابة النوعية لمكتب المراجعة. وأنتهى البحث إلى النتائج التالية:

- ممارسة الشركات السعودية عموماً لعمليات إدارة الأرباح. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة التي أُجريت في المملكة العربية السعودية (عسيري، ٢٠٠٢، السهلي، ٢٠٠٦، القثامي والخيال، ٢٠١٠)، حيث أشارت جميعها إلى أن الشركات السعودية تمارس عمليات إدارة الأرباح بالرغم من أن هذه الدراسات والدراسة الحالية أستخدمت نماذج مختلفة للكشف عن عمليات إدارة الأرباح. فالدراسة الحالية أعتمدت على نموذج ميلر (Miller, 2007)، في حين اعتمدت دراسة (عسيري، ٢٠٠٢) على نموذج إيكل (Eckel, 1981)، واستخدمت دراسة (السهلي، ٢٠٠٦) نموذج (Dechow and Sloan, 1991)، بينما استخدمت دراسة (القثامي والخيال، ٢٠١٠) نموذج جونز المعدل.

وحيث أنه قد تم تقسيم عينة البحث إلى ثلاثة قطاعات تشمل القطاع الزراعي والصناعي والخدمي فقد أشارت نتائج الدراسة إلى:

  - ممارسة شركات القطاعين الصناعي والخدمي لعمليات إدارة الأرباح. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة (السهلي، ٢٠٠٦) ودراسة (القثامي والخيال، ٢٠١٠).
  - عدم ممارسة شركات القطاع الزراعي لعمليات إدارة الأرباح. وهذه النتيجة لا تتفق مع نتائج دراسة (السهلي، ٢٠٠٦) ودراسة (القثامي والخيال، ٢٠١٠) اللتان أُجريتا في البيئة السعودية. وقد ترجع أسباب هذه النتيجة إلى تعليق هيئة السوق المالية تداول أسهم شركتي بيشة للتنمية الزراعية ومجموعة أنعام الدولية القابضة في العام ٢٠٠٧م مما كان له دورا في التزام شركات القطاع الزراعي بعدم ممارسة عمليات إدارة الأرباح.

- عدم وجود علاقة بين عمليات إدارة الأرباح وحجم مكتب المراجعة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات التي أُجريت في المملكة العربية السعودية (آل عباس، ٢٠٠٨، رضوان، ٢٠١٣، Habbash and Alghamdi, 2016)، وكذلك معظم الدراسات التي أُجريت خارج الولايات المتحدة الامريكية Bauwhede et al., 2003, Piot and Janin, 2005, Mollik et.al, 2013). بينما تختلف هذه النتيجة عن نتائج الدراسات التي أُجريت في الولايات المتحدة الامريكية (Becker et al., 1998,

(Jordan et al., 2010. وقد يعود السبب في هذا الاختلاف مع النتائج في الولايات المتحدة الامريكية إلى اختلاف البيئة القانونية في الولايات المتحدة الامريكية مقارنةً بالدول الأخرى من حيث درجة التشدد، حيث يقل خطر مساءلة المراجع قانونياً في الدول خارج الولايات المتحدة الامريكية، مما يقلل أهتمام مكاتب المراجعة الكبيرة في بذل الجهد والعناية اللازمة من أجل كشف هذه الممارسات (Piot and Janin, 2005). كما قد يعود سبب الاختلاف إلى أن مكاتب المراجعة التي تنتمي لعضوية أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبيرة في الدول خارج الولايات المتحدة الامريكية ليس في قدرتها اتباع نفس أسلوب المراجعة الذي تنتهجه مكاتب المراجعة الأربعة الكبيرة في الولايات المتحدة الامريكية (Al-Mousawi and Al-Thuneibat, 2011).

- عدم وجود علاقة بين عمليات إدارة الأرباح والرقابة النوعية لمكتب المراجعة. وقد يعود ذلك إلى اهتمام جميع المكاتب بمختلف أحجامها بتطبيق عناصر الرقابة النوعية للوصول إلى عمليات مراجعة ذات جودة عالية.
- عدم وجود علاقة بين عمليات إدارة الأرباح وجودة المراجعة الخارجية (حجم مكتب المراجعة، والرقابة النوعية لمكتب المراجعة).

التوصيات:

- تفعيل دور الجهات الرقابية والإشرافية، ممثلة في هيئة السوق المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي ووزارة التجارة والاستثمار، في الحد من عمليات إدارة الأرباح وذلك من خلال إصدار قوانين أكثر صرامة على المنشآت المخالفة.
- توعية وتثقيف المستفيدين من القوائم المالية بآثار إدارة الأرباح على القوائم المالية، وذلك عن طريق هيئة السوق المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي ووزارة التجارة والاستثمار.
- تطوير قدرات المراجعين على تقدير خطر عمليات إدارة الأرباح عند تخطيط عملية المراجعة، وذلك عن طريق إصدار الارشادات وتقديم الدورات التدريبية اللازمة عن طريق الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

حدود البحث:

- يقتصر هذا البحث على مناقشة المتغيرات والعوامل التي يعتقد أن لها أثراً جوهرياً على جودة المراجعة الخارجية، وهي حجم مكتب المراجعة، والرقابة النوعية لمكتب المراجعة.

- يقتصر مجتمع الدراسة على الشركات السعودية المساهمة المسجلة في سوق الأسهم السعودية، ما عدا البنوك وشركات التأمين حيث أن لها سياسات محاسبية خاصة، وتعتبر من الشركات ذات الأنشطة المتخصصة، وقد تم استبعادها من مجتمع الدراسة.
- تعتمد مصداقية النتائج المتعلقة بدور الرقابة النوعية لمكتب المراجعة في الحد من عمليات إدارة الأرباح على مصداقية العينة التي شاركت في الدراسة.

الدراسات المستقبلية:

يرى الباحثان ضرورة إجراء المزيد من الدراسات فيما يلي:

- التعرف على دور حوكمة الشركات ولجان المراجعة في الحد من عمليات إدارة الأرباح في البيئة السعودية.
- استخدام مقاييس أخرى لجودة عملية المراجعة، غير المقاييس التي أُستخدمت في الدراسة الحالية، للتعرف على أثرها في الحد من عمليات إدارة الأرباح.
- التعرف على أثر مخاطر مسائلة المراجع قانونياً على اكتشافه لعمليات إدارة الأرباح والتقرير عنها.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- أبو عجيلة، عماد محمد و حمدان، علام محمد (٢٠١٠م) "أثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح : دليل من الأردن". *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، العدد ٢: ٢٧٧-٣١٩.
- أحمد، سامح محمد (٢٠١١م) "التحفظ المحاسبي وجودة قياس الارباح : دراسة تطبيقية على شركات المساهمة البحرينية". *المجلة العربية للإدارة*، العدد ٢: ١١٩-١٤٤.
- أحمد، عادل عبد الرحمن (١٩٩٩م) *"دراسة تحليلية وتطبيقية لنظام الرقابة على جودة المراجعة"*. رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، القاهرة.
- الأشقر، هاني محمد (٢٠١٠) *"إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثر العلاقة بحجم الشركة"*. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الأمين، محمد بدر الدين (٢٠٠٠) "أثر المؤشرات الاقتصادية على كفاءة التنبؤ بالربح". *مجلة الجمعية السعودية للمحاسبة*، العدد ١: ٣٥-٦٦.
- الأهدل، عبد السلام سليمان (٢٠٠٨م) *"العوامل المؤثرة في جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية – دراسة نظرية ميدانية"*. رسالة ماجستير، جامعة أسيوط، أسيوط.
- البارودي، شريف محمد (٢٠٠٢م) "تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على جودة المعلومات بالقوائم المالية مع دراسة اختبارية". *مجلة الفكر المحاسبي*، العدد ١: ٧٢-١٦٣.
- باسودان، يوسف عبد الله و المعتاز، إحسان صالح و مصطفى، صادق حامد (٢٠٠٧) "العوامل المؤثرة في قرار اختيار المراجع الخارجي في الشركات المساهمة السعودية: دراسة ميدانية". *مجلة الفكر المحاسبي*، العدد الثاني: ٣-٥٠.
- بافقير، سالم محمد سعيد (٢٠٠٨) *"مدخل مقترح لقياس أثر الدور الحوكمي للمراجع على ممارسة إدارة الأرباح للشركات المسجلة في أسواق الأوراق المالية"*. رسالة دكتوراه، جامعة قناة السويس الإسماعيلية.
- جبران، محمد علي (٢٠١٠م) *"العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين في اليمن"*. (ندوة مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين)، الرياض: جامعة الملك سعود.
- الجدعاني، نور ساعد و العنقري، حسام عبد المحسن (٢٠٠٩م) "تأثير حجم وسمعة مكاتب المراجعة وطبيعة المنافسة بينها على جودة أدائها المهني: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية". *مجلة جامعة الملك عبد العزيز*، العدد ٢: ١٤٣-١٩٢.

- جنيدي، محمد سعيد (٢٠٠٤م) "أثر الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح – دراسة تحليلية". *المجلة العلمية التجارة والتمويل*، العدد ٢: ٥٧-٩٥.
- الحجايا، إكريم و الدبعي، مأمون (٢٠١١م) "علاقة إشارة كل من عائد الشركة السوقي ونتيجة أعمالها واحتياجاتها الائتمانية بممارسة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان للفترة (١٩٩٦-٢٠٠٥)". *مجلة مؤتة للبحوث والدراسات*، العدد ٥: ١٦٣-٢٠٨.
- حسنين، طارق محمد و قطب، أحمد سباعي (٢٠٠٣م) "دراسة تحليلية لعوامل ونماذج قياس جودة الرقابة الخارجية على الحسابات". *مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين*، العدد ٦٠: ٣٥٥-٤٠٦.
- حمدان، علام موسى (٢٠١٢م) "العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية". *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، العدد ١: ٢٦٥-٣٠١.
- الرشيدي، ممدوح صادق محمد (٢٠١٠م) "مدخل إشارات الإنذار كأداة للكشف عن إدارة الأرباح المحاسبية بالتطبيق على الشركات الأكثر نشاطاً في سوق الأوراق المالية المصري". *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، العدد ٢: ١ – ٦٥.
- رضوان، أحمد جمعة (٢٠١٣) "أثر جودة المراجعة على أساليب إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية". *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، المجلد ٣٧، العدد ٣: ٣٤٧-٤١٩.
- رمضان، عماد زياد (٢٠١٣) "تأثير حجم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية من واقع السوق الأردنية". *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، العدد ٣: ٥٢٣-٥٤٥.
- السهلي، محمد سلطان (٢٠٠٦) "إدارة الربح في الشركات السعودية". *مجلة معهد الإدارة العامة*، العدد ٣: ٥١٣-٥٤٣.
- الشريف، محمد الطيب (٢٠١٣) "إدارة الأرباح في الشركات الليبية". *مجلة الفكر المحاسبي*، مجلد ١٧، العدد ٢: ١٣٠-١٨٦.
- الصباغ، أحمد عبد المولى (١٩٩٣م) "استخدام أسلوب الفحص بواسطة النظراء لرقابة جودة عمليات المراجعة وإمكانية تطبيقه في البيئة المصرية". *مجلة التكاليف*، العدد ١: ٦١-٩٦.
- طلبة، علي إبراهيم (١٩٩٤م) "قياس أثر بعض العوامل على جودة أداء مراقب الحسابات – دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة بسلطنة عمان". *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، العدد ١: ١٢٨٥-١٣١٣.
- آل عباس، محمد عبدالله (٢٠٠٨م) "مدى تأثير منشأة المراجعة على إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية". *مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية*، العدد ٢: ١٢٥ – ١٤٩.

- عسيري، عبد الله علي (٢٠٠٢م) "تمهيد الدخل من قبل الشركات المساهمة السعودية – دراسة ميدانية". *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، العدد ٢: ٢٥٥-٢٨٧.
- عيسى، سمير كامل (٢٠٠٨م) "أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح". *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، العدد ٢: ١-٤٧.
- آل غزوي، حسين عبد الجليل (٢٠١٠م) "*حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية – دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية*". رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كوبنهاغن.
- القثامي، فواز سفير و الخيال، توفيق عبد المحسن (٢٠١٠م) "إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية – دراسة تطبيقية". *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، العدد ١: ٢٤٢-٣١٠.
- القطيش، حسن فليح و الصوفي، فارس جميل (٢٠١١م) "أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان". *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، العدد ٢٧: ٣٧٥-٤٠٨.
- القيق، أمير جمال (٢٠١٢م) "*مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة*". رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- مبارك، إبراهيم مبارك (٢٠١٠م) "*جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح – دراسة تطبيقية على البيئة السعودية*".(ندوة مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين)، الرياض: جامعة الملك سعود.
- محمد، ثناء عطية و إبراهيم، آمال محمد (١٩٩٤م) "نحو إطار لتحسين جودة الأداء المهني للمراجعة والرقابة عليها: دراسة تطبيقية". *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، العدد ٤: ١-٦٠.
- محمد، فهيم أبو العز (٢٠٠٠م) "مفهوم جودة المراجعة". *مجلة المحاسبة*، العدد ٥: ٢٤-٢٧.
- نشوان، اسكندر محمود (٢٠١٠م) "جودة خدمة المراجعة والعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر مراجعي الحسابات الفلسطينيين". *مجلة الفكر المحاسبي*، العدد ١: ١٦٩-٢٢٤.
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (١٩٩٤م) "*معايير الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة*". الرياض: الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- هيئة السوق المالية (٢٠٠٦م) "*لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية*". الرياض: هيئة السوق المالية.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

- Achilles, W., Blaskovich, J., and Pitre, T. (2013) "The Relationship Between Compensation, Motivation, and Earnings Management". *Journal of Applied Business Research,* Vol. 29, No. 2: 579-587.

- Al-Mousawi, R. and Al-Thuneibat, A. (2011) "The Effect of Audit Quality on the Earnings Management Activities". *Dirasat, Administrative Sciences,* Vol.38, No.2: 614-628.

- Alzoubi, E. (2016) "Audit Quality and Earnings Management: Evidence from Jordan". *Journal of Applied Accounting Research,* Vol. 17, No. 2: 170-189.

- Baralexis, S. (2004) "Creative Accounting in Small Advancing Countries: The Greek Case". *managerial Auditing Journal,* Vol. 19: 440-461.

- Barth, M., Cram, D., and Nelson, K. (2001) "Accruals and the Prediction of Future Cash Flows". *The Accounting Review,* Vol. 76: 27-58.

- Barton, J. (2001) "Does the Use of Financial Derivatives Affect Earnings Management Decisions?". *The Accounting Review,* Vol. 76: 1-26.

- Bartov, E., Givoly, D., and Hayn, C. (2002) "The Rewards to Meeting or Beating Earnings Expectations". *Journal of Accounting and Economics,* Vol. 33: 173-204.

- Bauwhede, H., Willekens, M., and Gaeremynck, A. (2003) "Audit Firm Size, Public Ownership, and Firms' Discretional Accruals Management". *The International Journal of Accounting,* Vol. 38: 1-22.

- Becker, C. L., Defond, M. L., Jiambalvo, J., and Subramanyam, K. R. (1998) "The Effect of Audit Quality on Earnings Management". *Contemporary Accounting Research,* Vol. 15: 1-24.

- Beneish, M. (2001) "Earnings Management: A Perspective". *Managerial Finance,* Vol. 27: 3-19.

- Cahan, S. (1992) "The Effect of Antitrust Investigations on Discretionary Accruals: A Refined Test of the Political-Cost Hypothesis". *The Accounting Review,* Vol. 67: 77-95.

- Chen, K. Y., Kuen-Lin, L., and Zhou, J. (2005) "Audit Quality and Earnings Management for Taiwan IPO Firms". *Managerial Auditing Journal,* Vol. 20: 86-104.

- Chi, W., and Huang, H. (2005) "Discretionary Accruals, Audit-Firm Tenure and Audit Partner-Tenure: Empirical Evidence From Taiwan". *Journal of Contemporary Accounting and Economics*, Vol. 1: 65-92.
- Chou, D; Gombola, M; and Liu, F. (2006) "Earnings Management and Stock Performance of Reverse Leveraged Buyouts". *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, Vol. 41: 407-438.
Copley, Paul A. and Doucet, mary S. (1993) "The Impact of Competition on the Quality of Governmental Audits". *Auditing: A journal of Practice and Theory*, Vol. 12: 88-98.
- Davidson, R. A., and Neu, D. (1993) "A Note of the Association Between Audit Firm Size and Audit". *Contemporary Accounting Research*, Vol. 9: 479-488.
- De Angelo, L. (1981) "Auditor Size and Audit Quality". *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 3: 183-199.
- De Angelo, L. (1986) "Accounting Numbers as Market Valuation Substitutes: A Study of Management Buyouts of Public Stockholders". *The Accounting Review*, Vol. 61: 400-420.
- De Fond, M., and Park, C. (1997) "Smoothing Income in Anticipation of Future Earnings". *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 23: 115-139.
- De Fond, M., Raghunandan, K. and Subramanyam, K. (2002) "Do Non-Audit Service Fees Impair Auditor Independence? Evidence From Going Concern Audit Opinions". *Journal of Accounting Research*, Vol. 20: 1247-1274.
- Dechow, P. and Sloan, R. (1991) "Executive Incentives and the Horizon Problem: An Empirical Investigation". *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 14: 51-89.
- Dechow, P. (1994) "Accounting Earnings and Cash Flows as Measures of Firm Performance: The Role of Accounting Accruals". *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 17: 3-42.
- Dechow, P., Sloan, R. G., and Sweeney, A. P. (1995) "Detecting Earnings Management". *The Accounting Review*, Vol. 70: 193-225.

- Dechow, P., Kothari, S., and Watts, R. (1998) "The Relationship Between Earnings and Cash Flows". *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 25: 133-168.
- Dechow, P., and Skinner, D. (2000) "Earnings Management: Reconciling the Views of Accounting Academics, Practitioners and Regulators". *Accounting Horizons*, Vol. 14: 235-250.
- Degeorge, F., Patel, J., and Zeckhauser, R. (1999) "Earnings Management to Exceed Thresholds". *Journal of Business and Economics Research*, Vol. 72: 1-33.
- Dye, R. (1988) "Earning Management in an Overlapping Generations Model". *Journal of Accounting Research*, Vol. 26: 195-235.
- Dye, R. (1993) "Auditing Standards, Legal Liability and Auditor Wealth". *Journal of Political Economy*, Vol. 101: 887-914.
- Eckel, N. (1981) "The Income Smoothing Hypothesis Revisited". *ABACUS*, Vol.17: 28-40.
- Firth, M., and Keng, C. (2004) "Auditor Quality, Signaling, and the Valuation of Initial Public Offering". *Journal of Business Finance and Accounting*, Vol. 25: 145-164.
- Franz, D., HassabElnaby, H., and Lobo, G. (2014) "Impact of Proximity to Debt Covenant Violation on Earnings Management". *Review of Accounting Studies*, Vol. 19: 473-505.
- Graham, J. R., Harvey C. R. and Rajgopal, S. (2005) "The Economic Implications of Corporate Financial Reporting". *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 40: 3-73.
- Grant, Julia, Bricker, Robert and shiptsova, Rimma (1996) "Audit Quality and Professional Self-Regulation: A Social Dilemma Perspective and Laboratory Investigation". *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, Vol.15: 142-156.
Gumanti, T., Nastiti, A., Utami, E., and Manik, E. (2015) "Audit Quality and Earnings Management in Indonesian Initial Public Offerings". *Mediterranean Journal of Social Sciences*, Vol. 6, No. 5: 223-229.

- Habbash, M. and Alghamdi, S. (2016) "Audit Quality and Earnings Management in Less Developed Economies: The Case of Saudi Arabia". *Journal of Management & Governance,* 01-23.

- Healy, P. (1985) "Effect of Bonus Schemes on Accounting Decisions". *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 7: 85-107.

- Healy, P., and Wahlen, J. (1999) "A Review of the Earnings Management Literature and its Implications for Standard Setting". *Accounting Horizons*, Vol.13: 365-383.

- Johnson, E., Fleischman, G., Valentine, S., and Walker, K. (2012) "Managers' Ethical Evaluations of Earnings Management and its Consequences". *Contemporary Accounting Research,* Vol. 29. No. 3: 910.

- Jones, J. (1991) "Earnings Management During Import Relief Investigations". *Journal of Accounting Research*, Vol. 29: 193-228.

- Jordan, C. E., Clark, S. J., and Hames, C. C. (2010) "The Impact of Audit Quality on Earnings Management to Achieve User Reference Points in EPS". *Journal of Applied Business Research*, Vol. 26: 19-30.

- Karaibrahimoglu, Y. Z., and Ozkan, S. (2011) *"Audit Quality and Earnings Management in Interim Financial Reports".* Access date, May 30, 2012, from: http://search.proquest.com/docview/848724304?accountid=43793

- Khaleghi, V., Jafari, M., and Baghani, A. (2015) "The Relationship Between Audit Quality and Earnings Management in Listed Companies in Tehran Stock Exchange". *Iranian Journal of Business and Economics,* Vol. 2, No. 4: 135-138.

- Knapp, C. Michael (1991) "Factors that Audit Committee Members Use as Surrogates for Audit Quality". *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, Vol.10: 35-52.

- Lin, F. (2011) "Is Earnings Management Opportunistic or Beneficial in Taiwan? Application of Panel Smooth Transition Regression Model". *International Journal of Economics and Finance*, Vol. 3: 133-142.

- Memis, M. and Cetenak, E. (2012) "Earnings Management, Audit Quality and Legal Environment: An International Comparison". *International Journal of Economics and Financial Issues,* Vol. 2, No.4: 460-469.

- Merchant, K. (1987) "Fraudulent and Questionable Financial Reporting: A Corporate Perspective". *Financial Executives Research Foundation.*

- Miller, J. E. (2007) *"Detecting Earnings Management: A Tool for Practitioners and Regulators"*. Ph.D. Dissertation, Anderson University, Anderson.

- Mohammad, A. M., and Nezami, A. (2011) "Influence of Ownership Structure on Earning Quality in the Listed Firms of Tehran Stock Exchange". *International Journal of Business Administration*, Vol. 2: 146.

- Mollik, A., Mir, M., McIver, R., and Bepari, M. (2013) "Effects of Audit Quality on Earnings Management During the Global Financial Crisis: An Empirical Analysis of Australian Companies". *Proceedings of 9th Asian Business Research Conference,* 20–21 December, BIAM Foundation, Dhaka, Bangladesh.

- Moses, O. D. (1987) "Income Smoothing and Incentives: Empirical Tests Using Accounting Changes". *The Accounting Review*, Vol. 62: 358–377.

- Neila, B. T., and Mbarki, I. (2014) "Board Characteristics, External Auditing Quality and Earnings Management". *Journal of Accounting in Emerging Economies,* Vol. 4: 79–96.

- Niri, N., Moeinaddin, M., and Heyrani, F. (2014) "An Investigation of the Relationship Between Type of Ownership, Audit Quality and Earnings Management of Listed Companies in Tehran Stock Exchange". *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business,* Vol. 5, No. 11: 202 210.

Okolie, A., Izedonmi, F., and Enofe, A. (2013) "Audit Quality and Accrual – Based Earnings Management of Quoted Companies in Nigeria". *IOSR Journal of Economics and Finance,* Vol. 2, No. 2: 07–16.

- Palmrose, Z., (1988) "An Analysis of Auditor Litigation and Audit Service Quality". *The Accounting Review*, Vol. 63: 55–73.

- Park, C. W., and Matsunaga, S. R. (2001) *"The Effect of Missing a Quarterly Earnings Benchmark on the CEO's Annual Bonus"*. Access date May 12, 2014, from: http://dx.doi.org/10.2139/ssm.262191

- Piot, C., and Janin, R. (2005) *'Audit Quality and Earnings Management in France'*. Access date, May 30, 2012, from: http://search.proquest.com/docview/189885983?accountid=43793

- Pouraghajan, A., Tabari, N., Emamgholipour, M., and Mansourinia, E. (2013) "The Effect of Audit Quality on Earnings Management: Evidence from Iran". *International Journal of Basic Sciences & Applied Research,* Vol. 2, No. 4: 399-404.

- Robb, S. (1998) "The Effect of Analysts' Forecasts on Earnings Management in Financial Institutions". *Journal of Financial Research*, Vol. 21: 315-331.

- Rosenfield, P. (2000) "What Drives Earnings Management?". *Journal of Accountancy*, Vol. 190: 106-110.

- Schipper, K. (1989) "Commentary on Earnings Management". *Accounting Horizons*, Vol. 3: 91-102.

- Schorder, Mary S., Iria Solmon and Don Vickery (2003) "Audit Quality: The Perceptions of Audit-Committee Chairpersons and Audit Partners". *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, Vol. 5: 68-93.

- Scott, W. (2003) *'Financial Accounting Theory'*. (Lecture), Toronto: Prentice Hall.

- Siti Nor, M. R., Md, A. I., and Ibrahim, S. (2011) "Earning Quality in Public Listed Companies: A Study on Malaysia Exchange for Securities Dealing and Automated Quotation". *International Journal of Economics and Finance*, Vol. 3: 233-244.

- Soliman, M. and Ragab, A. (2014) "Audit Committee Effectiveness, Audit Quality and Earnings Management: An Empirical Study of the Listed Companies in Egypt". *Research Journal of Finance and Accounting,* Vol. 5, No. 2: 155-166.

- Sutton, Steve G. and Lamp, Games C. (1991) "A Framework for Evaluating Process Quality for Audit Engagements". *Accounting and Business Research*, Vol. 21: 275-288.

- Sweeny, A. (1994) "Debt-Covenant Violations and Managers' Accounting Responses". *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 17: 281-308.

- Tseng, L., and Lai, C. (2007) *"The Relationship Between Income Smoothing and Company Profitability: An Empirical Study"*. Access date, May 14, 2014, from: http://search.proquest.com/docview/233228753?accountid=142908
- Wolk, C. M., and Wootton, C. W. (1997) "Handling the Small Public Audit Client". *Journal of Accountancy*, Vol. 183: 53-57.
- Yasar, A. (2013) *"Big Four Auditors' Audit Quality and Earnings Management: Evidence From Turkish Stock Market"*. Access date, May 14, 2014, from: http://search.proquest.com/docview/1492336839?accountid=142908
- Zgarni, I., Hlioui, K., and Zehri, F. (2012) "Audit Quality and Earnings Management in the Tunisian Context". *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, Vol. 2, No. 2: 17-33.
- Zmijewski, M. E., and Hagerman, R. L. (1981) "An Income Strategy Approach to the Positive Theory of Accounting Standard Setting/Choice". *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 3: 129-150.
- Zuo, L. and Guan, X. (2014) "The Association of Audit Firm Size and Industry Specialization on Earnings Management: Evidence in China". *The Macrotheme Review*, vol. 3, No. 7: 1-21.